المبحث الرابع

الثقافة والتقدم

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد :

الثقافة - التقدم - التخلف - التنمية جميعها مصطلحات براقة يستخدمها الجميع ولكن استخداماتها العلمية تختلف بلا شك عن استخداماتها حينما تجرى على ألسنة الناس العاديين ؛ فالإنسان العادى يستخدمها دون أن يفكر مليًا فى إمكان وجود علاقات ارتباطية بينها. بينما المتخصصون من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد وكذلك الفلاسفة يستخدمونها وهم يعون أولاً ماذا يعنى كل واحد منها بالضبط وثانيًا أن بينها علاقات وثيقة. وبالطبع فإن الباحثين المتخصصين قد يتفقون على معانيها وإن كانوا يختلفون فى توصيف الارتباطات بينها .

وما هذه الصفحات التى نكتبها إلا محاولة منا لبيان المعانى العلمية لهذه المصطلحات ولمعرفة صور الارتباط والعلاقات بينها . وإن كنا نستهدف فى المقام الأول التأكيد على فرضية مفادها أن الارتباط ضرورى بين نوع الثقافة السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات وبين نمط الحياة الإجتماعية والاقتصادية التى يعيشها أفراد هذا المجتمع . وتكشف هذه الفرضية عن أننا نؤمن منذ البداية بأن هناك نمطًا ثقافيًا خاصًا بالمجتمعات القابلة للنمو والتطور أى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نمطًا ثقافيًا خاصًا آخر للمجتمعات المتخلفة المتجمدة.

فهناك فى اعتقادنا نمط ثقافى باعث على التنمية والتطور والتقدم وهناك نمط آخر باعث على الجمود وعدم القابلية للنمو والتطور !

والتساؤل الأساسى الذى نطرحه ونحاول الإجابة عليه فى هذا المبحث هو: إذا كان هناك نمطان ثقافيان، أحدهما يسود فى المجتمعات المتخلفة والآخر يسود فى المجتمعات المتقدمة، فهل يمكن تغيير النمط الثقافى السائد فى المجتمعات الأولى حتى تصبح من المجتمعات المتقدمة؟! وإذا كان هذا التغيير ممكنًا، فما هى آلياته وما مدى استجابة المجتمعات المتخلفة لهذه الآليات؟! وهل

يتحقق التقدم بمجرد استجابة الناس فى هذه المجتمعات المتخلفة لنمط ثقافة التقدم؟! أم أن تغيير النمط الثقافى السائد من نمط متخلف إلى نمط يحض على التقدم يستلزم فى ذات الوقت تغييرًا فى البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كما يستلزم تغييرًا فى نمط الحياة السياسية القائمة فى المجتمعات المتخلفة؟!

obeikandl.com

أولاً
محـددات منهجـيـة

وفى البـداية نود أن نشـيـر إلى إن إجـابتنا على تلك التـسـاؤلات رغم استفادتها من بعض الآراء ونتائج الأبحاث التى أجريت فى هذا المجال من قبل إلا أنها تمثل اجتهادًا جديدًا فى هذا المجال وتطرح رأيًا ربما يلقى قبولاً من البعض أو يلقى الرفض من البعض الآخر . وهذا الاجتهاد يبدأ من تلك الفرضية التى افترضناها فى مطلع التساؤلات السابقة؛ فنحن نؤمن بأن هناك ثقافة التخلف وهناك كذلك ثقافة التقدم وكل واحدة منهما لها سماتها المحددة التى تسود فى المجتمع الذى يتبناها! كما نؤمن بأنه توجد علاقة وثيقة بين الثقافة السائدة فى مجتمع ما من المجتمعات وبين درجة نموه وتقدمه الاقتصادى والسياسى. ومن الطبيعى فى إطار ذلك أن نميز بين نمط العلاقة التى تسود فى حال التقدم لمجتمع ما ، وبين نمط العلاقة التى تسود فى حال تخلفه .

ونحن نؤمن أيضًا بأنه بالإمكان أن يتغير نمط الثقافة السائدة بآليات ووسائل عديدة مصاحبة لحالات التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى المجتمع ، إذا ما توافرت الدوافع القوية والإرادة الفولاذية لأفراد هذا المجتمع حكامًا ومحكومين .

ومع إيماننا بهذه الفروض فإننا لا نتصور أبدًا أنها تمثل ضرورة حتمية، أو أنها مبادئ مطلقة يمكن أن نراها ماثلة فى كل المجتمعات وفى كل العصور؛ إذ إن توافر الشروط الموضوعية لتحقق هذه المبادئ فى الواقع مسألة فى غاية الأهمية. وأبسط هذه الشروط الموضوعية هو قابلية الأفراد فى مجتمع ما للاستجابة لنمط ثقافة التقدم وقبولهم التخلى طواعية عن معوقات هذه الثقافة،

ومعوقاتها هى بلا شك كل سمات ما أسميناه فيما سبق ثقافة التخلف. وليس من السهل على أفراد مجتمع ما درجوا على نمط ثقافى معين أن يتخلوا عنه أو يقبلوا طواعية تغييره والإيمان بنمط ثقافى بديل!!

وعلى ذلك فإننى أقرر منذ البداية أمرين هامين وأود التأكيد عليهما:

أولاً : إننى أتحدث هنا فى المقام الأول من زاوية فلسفية تنزع دون شك نحو التجريد والاقتضاب فى بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتقدم. ولا شك أن لهذه النزعة الفلسفية التجريدية عيوبها ، وعليها الكثير من المحاذير!

ثانيًا: إننى أتحدث عن عموميات. وفى اعتقادى أن هذه العموميات لا تتناقض أو لا تتعارض مع إدراك أن هناك فروقًا وخصوصيات تختلف فيها الجماعات والأفراد والحضارات بعضها مع بعض؛ فما يتحقق فى ظل حضارة معينة بين أناس معينين وفى مجتمع معين قد لا يتحقق بنفس الصورة وبكافة التفاصيل فى ظل حضارة أخرى !

وإذا وافقنى القارئ العزيز على تلك الفروض وهذه المحددات المنهجية المهمة، فإننى أبدأ معه بحث الإشكاليات والإجابة على التساؤلات. ولنبدأ من تحديد مفهوما الثقافة والتنمية حتى يمكننا فيما بعد معرفة صورة العلاقة بينهما.

ثانيًا
مفهوما الثقافة والتنمية

(أ) مفهوم الثقافة :

تتعدد تعريفات «الثقافة» لدرجة يصعب حصرها؛ فقد جمع كرويبر A.L.kroeber وكلا كهو C.Klukhon ما يزيد عن مائة وستين تعريفًا كتبت جميعها فى اللغة الإنجليزية وحدها[1]. ورغم ذلك فإن هذه التعريفات جميعًا وغيرها إنما يدور فى فلك التعريف الذى قدمه العالم البريطانى الشهير تايلور الذى أصبح التعريف الكلاسيكى الأشهر للثقافة، ذلك التعريف الذى يقول فيه «إن الثقافة هى الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات. وكل المقومات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع»[2] .

وعن هذا التعريف خرجت عشرات التعريفات الأخرى منها تعريفات اهتمت بالحصر والوصف مثل التعريف الذى قدمه فرانز بواس F.Boas والذى اعتبر فيه أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية فى المجتمع المحلى واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعات التى يعيشون فيها[3] . ومنها تعريفات اهتمت بالبعد التاريخى للثقافة كالتعريف الذى قدمه رالف لينتون وركز فيه على التراث الاجتماعى من الثقافة، ومنها تعريفات نظريات إلى الثقافة على أنها أسلوب معين فى الحياة تحدده البيئة الاجتماعية مثل التعريف الذى قدمه كلينبرج D.Klinberg، ومنها تعريفات ذات طابع نفسى تركز على إبراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات مثل التعريف الذى قدمه فورد C.S.Forde واعتبر فيه أن «الثقافة تتكون من الأساليب التقليدية لحل المشكلات وهى تمثل مجموعة الاستجابات المقبولة التى حققت نجاحًا وهى تعبر باختصار عن الحلول المألوفة المتعلقة بهذه المشكلات»[4] .

وإذا نظرنا إلى الثقافة من الجانب المعرفى والحضارى فإنها تعرف على حد تعبير د. حامد عمار بأنها «جملة الأفكار والمعارف والمعانى والقيم والرموز والمشاعر والانفعالات والوجدانات التى تحكم حياة المجتمع فى علاقاته مع الطبيعة والمادة وفى علاقات أفراده ببعضهم وبغيرهم من المجتمعات»[5] .

وعلى ذلك فإن علماء الاجتماع يعتبرون أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التى تمثل مجمل أساليب حياته. وهذه الأساليب تشتمل على مكونات معينة يحددها د. حليم بركات بثلاثة مكونات متداخلة هى: (1) القيم والرموز والأخلاق والسجايا والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والتقاليد والأعراف والعادات والوسائل والمهارات التى يستعملها الإنسان فى تعامله مع بيئته. (2) الإبداعات التعبيرية الفنية من أدب وموسيقى ورسم ورقص وغيرها. (3) الفكر من علوم وفلسفات ومذاهب وعقائد ونظريات . وهذه المكونات تشكل معًا الثقافة العامة لشعب ما . وبذلك يكون لكل شعب ثقافته مهما كانت درجة تقدمه وتخلفه ونوعية علاقته بواقعه. ومن ثم تكون الثقافة نسبية تتنوع فى نظر د. بركات بتنوع الشعوب والمجتمعات[6] .

وبالطبع فإن ما سأقدمه من تعريف للثقافة لا يختلف كثيرًا عن تلك التعريفات ولا يخرج عنها وإن كان يركز على دورها الحاكم فى السلوك الجمعى لأفراد المجتمع، فالثقافة فى اعتقادى هى مجموعة القيم والمبادئ التى يتمسك بها أفراد مجتمع ما وتقود حركتهم وسلوكياتهم لتحقيق أهدافهم فى الحياة[*]. وهذه المبادئ وتلك القيم سواء كانت دينية أو أخلاقية أو عادات وتقاليد أو خلافه هى بمثابة الموجه الذى يدفعهم إلى الدخول أو الاشتراك فى أى مشروعات أو نشاطات اقتصادية وإنتاجية كانت أو استهلاكية!

وهذا المعنى الذى حددناه للثقافة يجعل منها عنصرًا أساسيًا فى حياة أى مجتمع. ومن ثم تكون دراسة ثقافة المجتمع هى المقدمة الضرورية لفهمه حيث

(*) انظر ما قلناه فى المبحث الأول عن ماهية الثقافة (أ ، ب) .

«إن الأسلوب الذي يسير عليه الناس فى حياتهم إنما يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة فى المجتمع» على حد تعبير البعض[7] .

ولذلك فالثقافة فى أى مجتمع ليست مجموعة مبادئ أو مكونات ثابتة جامدة مطلقة أو منغلقة بل هى متطورة، مرنة ومنفتحة وديناميكية متحولة باستمرار نتيجة لعوامل عديدة منها الداخلى ومنها الخارجى. ولذلك فلا تعنى أصالة الثقافة مجرد التمسك بالأصول على حد تعبير إحسان عباس بل تعنى فيما تعنيه بالثبات والديمومة أو الاستمرار والصيرورة، فإذا كانت الثقافة العربية مثلاً وليدة البيئة العربية فهى وليدة هذه البيئة فى تلاقيها أيضًا مع ثقافات البيئات الأخرى[8] .

ورغم أننا نرى أن الثقافة فى أى مجتمع تتأثر بالثقافات الأخرى وتتلاقح معها، إلا أننا لا نرى أنه بإمكان أى مجتمع أن يتنازل عن ثقافته كلية لصالح أى ثقافة أخرى مهما كانت قوتها أو سموها! إذ ليس بالإمكان فى اعتقادنا «عولمة»[*] الثقافة. فالثقافات القومية والمحلية قد تستفيد من ثقافات أخرى وافدة وقدتتطور وتتجدد بفعل هذا التأثر إلا أنها لا يمكن أن تمحى أو تموت بفعل هذا التأثر أو تلك الإستفادة!

وفى نظرتنا للثقافة لا نعتبرها كما يعتبرها البعض كحليم بركات «متغيرًا أو عاملاً وسيطًا intervening Variable يتداخل بين النظام العام السائد والبنى الاجتماعية ونمط الإنتاج وتوزيع العمل وهى متغيرات أساسية مستقلة، وبين السلوك الفعلى فى الحياة اليومية»[9] . وبعبارة أخرى نحن لا نعتبرها كما يعتبرها د. بركات «نتيجة مباشرة للنظام العام والبنى الاجتماعية تستخدم كأدوات تنظم العلاقة فتسوغ الواقع أو تحرص على تغييره»[10]، بل نعتبرها هى الموجه والعامل المتحكم فى ذلك النظام العام السائد وهى التى تصنعه، وهو

(**) انظر ما قلناه فى المبحث الثانى من هذا الكتاب عن العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة .

obeikandl.com

والبنى الاجتماعية السائدة والعلاقات القائمة فى الواقع بين المؤسسات والهيئات والأفراد إنما هى جميعًا نتيجة للثقافة السائدة وذلك على الرغم من أن ثمة تفاعلاً بين نمط هذه الثقافة السائدة وبين إبداع الأفراد وفكر المؤسسات والهيئات القائمة.

وليس من الضرورى فى نظرنا أن تكون هذه الثقافة السائدة هى «ثقافة الطبقة أو الطبقات والعائلات الحاكمة»[11] ، بل أن ما نعنيه بالثقافة السائدة هى ثقافة المجتمع ككل، وهى الثقافة التى يتبناها الجميع حكامًا ومحكومين، وهى الثقافة التى توجه سلوكهم جميعًا. إن ما نعنيه بالثقافة السائدة هو ما سماه عبدالله العروى «الثقافة العضوية»[12]، الثقافة الشعبية المغروسة فى نفس وعقل كل فرد من أفراد المجتمع . إنها الثقافة الحاكمة والموجهة للسلوك الجمعى. هذه الثقافة الأصيلة التى قد تتأثر بعوامل ثقافية خارجية وتتجدد وتتطور نتيجة لهذا التأثر وبفعل الإرادة الجوانية للأفراد وقابليتهم لتطوير ثقافتهم وتجديدها.

وتجدد هذه الثقافة وديناميكيتها المستمرة قد يحدث بوعى أو بدون وعى إما بسبب الاحتكاك بثقافات أخرى أكثر تقدمًا، أو بسبب اكتشاف موارد جديدة كاكتشاف البترول فى دول الخليج أو بسبب بعض التحديات الخارجية كالاستعمار. وقد يكون هذا التجدد نتيجة عوامل أخرى غير هذه وتلك، ولكنه لا يمكن أن يحدث كما يقول د. بركات ضد إرادة الجماعة[13]، إلا إذا كانت مثل هذه الجماعة فاقدة الإدراك والإرادة فى ذات الوقت.

وفى اعتقادى أنه لا يوجد مجتمع تاريخى متماسك يمتلك ثقافة أصيلة موروثة يفتقد هذا الإدراك الواعي لجوهر ثقافته، ويفتقد الإرادة. وإذا حدث ذلك ذات مرة لمثل هذا المجتمع فإنه يحدث لفترات قصيرة ووقت الأزمات الشديدة التى يمر بها أفراد هذا المجتمع لكنهم سرعان ما يتنبهون لما يحدث وسرعان ما يتداركون الأمر ويعودون لذواتهم ويستنهضون ذاتهم الحضارية

المستقلة فيعيدون لثقافتهم الموروثة الأصيلة بريقها ويعودون إلى التمسك بها رغم تأثرها الظاهر بالثقافات الأخرى.

إننا نعتقد أنه لا يمكن أن تمحى ثقافة شعب أو مجتمع أصيل ضد إرادة الجماعة لسبب بسيط هو أن إرادة الجماعة إذا ما كانت متوافرة وموجودة فهى إرادة تستند على الثقافة القومية لهذه الجماعة. ومن ثم فإنها (أى الثقافة) لا تتغير إلا بإرادة الجماعة. وهذا التغير يؤثر فى عناصر معينة دون أن يؤثر على كينونة هذه الثقافة القومية وجوهرها الثمين.

إن ثقافة أى مجتمع هى طريقة أفراده فى الحياة وهى فكرهم الذى يبدو بوضوح فى أعمالهم وسلوكياتهم وقد صدق فيرث R. Firth حينما قال أنه «إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد فإن الثقافة طريقتهم فى الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية فإن الثقافة هى محتوى هذه العلاقات. وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنسانى وبتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس ويستخدمونها ويتناقلونها. فللثقافة محتوى فكرى ينظم الأفعال الإنسانية وهى من وجهة النظر السلوكية سلوك مُتعلم أو مكتسب اجتماعيًا وهى فوق كل ذلك ضرورية كحافز للفعل»[14] .

إن الثقافة إذن ليست مجرد مبادئ أو معتقدات دينية أو أخلاقية أو سياسية أو ما شابه يؤمن بها أفراد مجتمع ما، بل هى فكرهم ومعتقداتهم التى تتكشف عبر سلوكهم اليومى فى الحياة وهى الحافز والدافع والموجه لهم فى كل ما يتخذونه من قرارات وفى كل ما يبدونه من استجابات[*] .

(ب) مفهوم التنمية :

أما التنمية فهى مصطلح مشتق أساسًا من كلمة «نمو»، والنمو يطلق عادة

(**) راجع (1) من المبحث الأول «محددات أولية لفلسفة الثقافة» .

فى الأساس على الهيكل المادى للكائن سواء كان نباتًا أو حيوانًا أو إنسانًا. ولذلك ارتبط المفهوم الضيق للتنمية بالتنمية الاقتصادية، وفى التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام 1991 يقول كاتبوه أن التنمية البشرية تتطلب نموًا اقتصاديًا إذ إنه بدون هذا النمو الاقتصادى لن يكون من الممكن تحقيق النقلة المرغوبة فى تحسين الأحوال البشرية»[15] .

ولكن مفهوم التنمية البشرية اتسع ولم يعد مقصورًا على تحسين أوضاع البشر المادية والاقتصادية بل أصبح ينظر باهتمام إلى حقوق الإنسان ومدى المشاركة المجتمعية. وقد ركز التقرير الإنمائى للأمم المتحدة عامى 1993/92م على مبدأ المشاركة السياسية كعنصر أساسى فى التنمية البشرية[16] .

ووفقًا لهذا المفهوم الذى أقرته تقارير الأمم المتحدة فإن «التنمية» تعنى استمرار وتصاعد التحسن فى نوعية الحياة المادية والمعنوية بما فى ذلك تطور مستوى الأحوال المعيشية، وكذلك الحريات الأساسية والاستفادة العادلة من ثمار التنمية للجيل الحاضر والأجيال القادمة، فالتنمية عملية مستمرة وعجلة دائبة الدوران ومحصلة متعاظمة ونقلة نوعية تصب فى نقلة نوعية أخرى ضمن إطار تصاعدى مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال فى الدول المتقدمة[17] .

إن مفهوم التنمية فيما يبدو أشمل بكثير من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذى يتمحور حول النمو الاقتصادى وتحسين الأحوال البشرية والحريات الأساسية. فإن كان ذلك ضمن محصلة التنمية فإنها ليست قاصرة على ذلك، بل هى - على حد تعبير د. أسامة عبد الرحمن - هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنمو والارتقاء. وهى ذات محاور وأبعاد متداخلة ومتفاعلة متشابكة ومتلاحمة بعضها مع بعض، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إدارى أو سياسى أو ثقافى أو تقنى. إن التنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية

بل هى محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل. إنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[18] .

وما نود أن نلفت الانتباه إليه هو أن هذه العملية التنموية الشاملة بمتغيراتها المتعددة وتفاعلاتها الدائبة المستمرة إنما تستند وتعتمد فى الأساس على تنمية قدرات الفرد، وتنمية قدرات الفرد لا تتوقف عند حد مساعدته على أن يمتلك بنية جسدية قوية وسليمة، بل تتعدى ذلك إلى تنمية قدراته الإدراكية والمعرفية فى المقام الأول .

وبالطبع فإن وسائل هذه التنمية تتعدد بتعدد الزوايا التى ننظر منها إلى الإنسان الفرد، وبتعدد القدرات والأدوات التى نريد له أن يمتلكها ليكون مؤهلاً بدرجة كافية فى ناحية ما من نواحى المعرفة والإدراك ؛ إذ تختلف وسائل إعداد العالم والاقتصادى الماهر والسياسى البارع عن وسائل إعداد الصانع أو الزارع بنفس درجة اختلاف وسائل إعداد الطبيب والمهندس عن وسائل إعداد وتنمية قدرات الممرض أو البناء!! وإن كان وجود الجميع ضرورى بنفس الدرجة للمجتمع الذى يريد أن ينهض وينمو ليحقق اكتفاءه الذاتى .

وهنا نكتشف أهمية التعليم والثقافة بالنسبة لأى مجتمع يريد أن ينمو وينهض، فالتنمية والنهضة يقومان في الأساس على نظام تعليمى ذو مقومات محددة فى ضوء الواقع وفى ضوء الصورة التى يتمنى الناس فى مجتمع ما أن يروها فى المستقبل، وألا يقوم هذا النظام التعليمى على تلك الأفكار التقليدية التى يصفها د. حامد عمار بأنها أفكار «مستوية مسطحة»، بل ينبغى أن تستبدل بها أفكار «مجسمة وذات تضاريس» على حد تعبيره أيضًا[19] .

وإذا تطور نظام التعليم بحيث أصبح يلبى بالفعل حاجات المجتمع ومطالبه الخاصة بالمستقبل فإن ثقافة المجتمع ستتطور هى الأخرى بالضرورة، فالتعليم

والثقافة هما وجهان لعملة واحدة وإن كان مجال التعليم بطبيعته أضيق من مجال الثقافة بحسب ما جرى عليه الحال فى معظم بلدان العالم، فكل متعلم يُنظر إليه على أنه مثقف، وإن كان كل مثقف ليس شرطًا أن يكون من بين المتعلمين الذين يتخصصون فى فرع من فروع العلم .

وهنا يكون دور أجهزة الإعلام المختلفة من صحف ودور نشر وإذاعة وتليفزيون وما شابهه دورًا خطيرًا فى إعداد المثقف الواعى بمتطلبات مجتمعه ، الواعى بحاجات هذا المجتمع ، القادر على أن يتعامل بوعى مع كل ما يدور حوله من خلال القيم والمبادئ الإيجابية التى يكتسبها من هذه الأجهزة المختلفة. وبالطبع فلن يكون التقدم فى النظام التعليمى وفى أجهزة التثقيف مجديًا فى ظل انتشار الأمية الأبجدية بين أفراد مجتمع ما، لأن القضاء على هذه الأمية الأبجدية يمثل شرطًا أوليًا لأى مجتمع يريد أن ينمو وأن يتقدم. فالقضاء على الأمية الأبجدية تتيح لمن فاته قطار التعليم والتخصص التقنى من أفراد المجتمع أن يثقف نفسه وأن يطور ذاته وقدراته بشكل أفضل .

وعلى أى حال فإننا إذا ما سلمنا مبدئيًا بما قدمناه فى الفقرات السابقة من تعريف لكل من الثقافة والتنمية على أساس أن الثقافة هى تلك المبادئ والمعتقدات والقيم التى يؤمن بها أفراد مجتمع ما وتحكم سلوكهم وتوجهه. وأن التنمية يقصد بها فى المقام الأول تنمية الوعى والإدراك والقدرات العقلية والمعرفية قبل أن يكون المقصود بها مجرد تنمية القدرات الجسمية والحفاظ على الهيكل المادى للإنسان .

أقول إذا ما سلمنا مبدئيًا بهذه التعريفات فإنه يمكننا فى اعتقادى إدراك تلك العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتنمية، حيث سندرك أنها علاقة تبادلية يتساند فيها كل منهما على الآخر؛ بحيث يمكننا أن نقول فى توصيفها ما قاله أصحاب «نظرية القابلية الاجتماعية الثقافية للنمو "Theory of Socio-Cultural Viability" إن ثمة علاقة ارتباطية بين الثقافة السائدة ونمط الحياة الاجتماعية

والاقتصادية التى يحياها الناس. وأن ثمة علاقة ارتباطية بين قابلية نمط الحياة للنمو وبين التوافق والانسجام بين العلاقات الاجتماعية والتحيزات الثقافية[20] .

إنها نظرية يؤمن أصحابها ونحن معهم ونشاركهم هذا الإيمان بأن ثمة قابلية لأى نمط للحياة يعيشها الناس للنمو اجتماعيًا وثقافيًا، وإن كنا نرى أن هذه القابلية للنمو الثقافى والاجتماعى تتفاوت بتفاوت البيئات المنتجة للثقافة، وأن هذا التفاوت الثقافى وقابليته للنمو يترتب عليه مدى درجة النمو الاقتصادى والتقدم السياسى فى هذا المجتمع أو ذاك .

وربما تتضح أمامنا بعض معالم هذا التفاوت إذا ما نظرنا بشكل أكثر تفصيلاً لواقع العلاقة بين الثقافة والتنمية فى المجتمعات المختلفة وأدركنا مدى التفاوت بين صورة هذه العلاقة فى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات المتخلفة.

obeikandl.com

ثالثًا
صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية
فى المجتمعات المتقدمة

(أ) المقصود بالتقدم :

إن الثقافة فى المجتمعات المتقدمة تقوم على إيمان الأفراد بفكرة التقدم سواء كان ذلك عن وعى منهم أو عن غير وعى؛ فلقد أصبح هذا الإيمان بفكرة التقدم متوارثًا ينتقل من جيل إلى جيل. هذه الفكرة التى تعنى ببساطة أن الحضارة تحركت وتتحرك وسوف تتحرك فى الاتجاه المرغوب فيه، ذلك الاتجاه من التطور الإنسانى الذى يحقق لمعظم الناس فى المجتمع أو لجميعهم حياة سعيدة تمامًا [21] .

إن فكرة التقدم التى يؤمن بها الناس فى المجتمعات المتقدمة هى فكرة تفسر التاريخ البشرى على أنه تقدم الفعل البشرى ببطء وفى اتجاه محدد ومرغوب فيه وبشرط أن يستمر هذا التقدم إلى أمد غير محدود ويتمتع الناس فى ظله بالسعادة ودون أى تدخل من أى إرادة خارجية حتى يكون هناك ضمان لاستمرارها وتدفقها. وعمومًا فإنه ينظر إلى التقدم على أنه يعد تغييرًا فى الزمان نحو الأفضل فى مختلف مجالات الحياة[22] .

وإذا كان للتقدم أسبابه وآلياته ، فإنه يمكننا الحكم على درجة تقدم أى مجتمع فيما يقول جينسبرج M.Ginsberg من خلال النظر إلى طبيعة ومستوى القيم التى يأخذ بها هذا المجتمع[23] . وهذا يبين لنا أهمية النظر فى الثقافة السائدة فى المجتمع حتى نكتشف درجة تقدمه وصورة التنمية التى يأخذ بها أفراده وهيئاته المختلفة .

وبالنسبة للمجتمعات المتقدمة سنجد دائمًا أو فى الأغلب أن العلاقة بين الثقافة والتنمية تأخذ صورة إيجابية معينة .

(ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتقدمة :

وجوهر هذه الصورة الإيجابية يتلخص فى الاعتقاد بقيم سياسية واجتماعية واقتصادية معينة وتحويلها إلى أكسير يسير حياة الأفراد داخل هذا المجتمع. ورأس هذه القيم هو الحرية السياسية التى يتمتع بها هؤلاء الأفراد حيث إن كلا منهم يمثل فى الواقع وحدة سياسية مستقلة ومن ثم يمثل وحدة فكرية مبدعة قادرة على الإبداع المستقل فى أى تخصص يرتضيه لنفسه أو فى أى مهنة يعمل بها. إن كل فرد من أفراد هذا المجتمع الحر يؤمن بأن ما ينتجه فى شتى النواحى إنما هو لبنة ضرورية من لبنات البناء الاقتصادى والفكرى لبلده ومجتمعه .

وذلك هو ما يدفع الفرد دائمًا لأن يعمل بكل طاقته باحثًا عن تلك المهنة أو ذاك العمل الذى يميزه ويجعله يترك بصمته المتفردة فى مجال عمله أيًا كان هذا العمل. وهو يفعل ذلك بشكل تلقائى، ولا يحركه ويدفعه إلى ذلك إلا تلك القيم والمبادئ التى تربى عليها والتى تحكم سلوكه فى إطار ما أسميناه بالثقافة السائدة .

إن الثقافة السائدة فى المجتمعات المتقدمة من أهم سماتها أنها تتيح الفرصة الكاملة أمام قدرات الفرد المستقلة أن تتفتح وأن تنمو وأن تبدع وتتفرد فى مجال إبداعها إذ إن كل ما يركز عليه فى تلك المجتمعات سواء فى التنشئة الأسرية أو الاجتماعية أو فى النظم التعليمية أو فى وسائل الإعلام المختلفة – وهى جميعًا تتناغم وتتكامل لتحقيق نفس منظومة القيم – إنما هو تعويده على أن يفكر بشكل مستقل وأن يمتلك أدوات التفكير العلمى السليمة. وهذه الأدوات متاحة تمامًا أمام الفرد سواء فى منزله أو فى الأماكن العامة والمراكز العلمية المختلفة أو فى المدارس أو فى الجامعات؛ فهو فى منزله يتعود على التفكير الحر

والاعتماد على الذات فى حل مشاكله بنفسه، وهو فى المدرسة كما فى الجامعة يتدرب ويكتسب القدرات التى تساعده على حل أى مشكلة تواجهه من خلال التفكير المنطقى العلمى ومعرفته بمبادئ الرياضيات وبمبادئ الحاسب الآلى والإنترنت إلى غير ذلك من وسائل. إنها جميعًا لا تدرس لمجرد الدراسة أو لمجرد المعرفة النظرية، بل إن الفرد يتدرب بالفعل على كيفية استخدام هذه المهارات المنهجية والعلمية كأدوات لحل أى مشكلة تصادفه سواء فى حياته اليومية أو فى أبحاثه العلمية .

والفرد فى تلك المجتمعات المتقدمة هو الذى يختار بمحض إرادته ما يتخصص فيه من دراسات دون أى عوائق أو عراقيل تحد من هذا الاختيار، فهو حر تمامًا فى أن يختار نمط الدراسة العلمية التى تتفق وميوله وهواياته ومهاراته ، فإن رغب فى دراسة الطب فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الهندسة والإلكترونيات فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الألعاب البدنية والرياضية فله ذلك. وإن رغب فى أن يغير نمط هذه الدراسة بعد أن فشل فيها أو اكتشف أنها لا توافق ميوله وأهدافه فله ذلك أيضًا! وإن لم يرغب فى دراسة أى شىء من هذه التخصصات المعروفة فله ذلك أيضًا؛ إذ بإمكانه أن يكتفى بامتلاك مهارة القراءة والكتابة ومبادئ الرياضيات، ويسلك طريقه فى الحياة العامة حسب ما يشاء. واكتفاء الفرد بذلك أو حتى عدوله عن كل ذلك لا تقلل من قيمة الفرد كإنسان له حقوق وواجبات فى مجتمعه يتساوى فى التمتع بها مع الآخرين أيًا كان موقعهم العلمى أو التنفيذى أو خلافه طالما أنه قادر على أن يعمل أى عمل يتربح منه ويعيش عليه .

إن الفرد فى إطار هذه الثقافة التى لا تحد من حريته فى أن يختار صورة ذاته كيفما شاء بالكيفية التى يشاء هو الفرد المبدع حقًا القادر على أن يحقق ذاته الفردية المستقلة فى إطار ما يوفره له مجتمعه من إمكانيات مادية ومعنوية تمكنه من تحقيق أهدافه الذاتية. إنه الفرد المبدع المسئول الذى يجد نفسه بين

خيارين لا ثالث لهما؛ فهو إما أن يقدر هذه الإمكانات المتاحة ويعتمد عليها وعلى قدراته الذاتية فى تحديد أهدافه ويعمل على تحقيقها، وإما أن يتكاسل عن استخدام هذه الإمكانات المتاحة ويعجز عن اكتشاف مواهبه وقدراته فيتجمد ولا يجد لنفسه مكانًا لائقًا بين أفراد هذا المجتمع النشط المتحرك الحيوى ويصبح فردًا هامشيًا لا قيمة له ولا تأثير. وإن كان على المجتمع رغم ذلك أن يتكفل بتوفير ضرورات الحياة لمثل هذا الفرد الفاشل الخامل!

إن الثقافة السائدة – الحاكمة فى تلك المجتمعات المتقدمة ليست هى فقط ثقافة الحرية بأشكالها المتنوعة سواء السياسية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الاجتماعية، بل هى ثقافة تتسم بقيم أخلاقية إيجابية أخرى عديدة؛ فهى ثقافة يؤمن الناس فى ظلها بالصدق فى التعامل بين الأفراد. وبالطبع فإنه يترتب على ذلك احترام المواثيق والعهود والوعود، واحترام القانون فى كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة اليومية والعملية .

وهى ثقافة يقدر فيها الفرد مصلحته مرتبطة بمصلحة المجموع؛ إذ يعرف أن ما يحقق الخير والمنفعة له لا ينفصل عن ما يحقق الخير والمنفعة للمجموع . ولذلك فهى ثقافة تتكامل فيها مصلحة الفرد وأهدافه مع مصلحة المجتمع وأهدافه. ومن ثم يكون الولاء للمجتمع وللوطن تلقائيًا لدى الأفراد ولا يسعون إلا فى شأن أو مشروع يحقق الصالح العام مع مصالحهم الذاتية. وإن كان ثمة تعارض بين المصلحتين فإن الفرد غالبًا ما يؤثر الابتعاد عن أى أمر يحدث فى إطاره أو يترتب عليه مثل هذا التعارض .

ومن سمات هذه الثقافة أيضًا أن الفرد يفصل فيها بين العواطف والانفعالات الذاتية من جانب، وبين واجب العمل وضروراته من جانب آخر. إذ لا تتدخل عواطف الفرد وانفعالاته فى اختياراته العملية؛ فمصلحة العمل لها أسس وقواعد محترمة لديه دون أن يجبره أحد على ذلك أو يذكره به لأنه منذ البداية قد نشأ وتربى على أن يميز بين عواطفه وانفعالاته الخاصة وبين ما يقوم به من عمل.

ومن سماتها كذلك أنها ثقافة يسود بين أفرادها نمطان لغويان لا أكثر؛ أحدهما فضفاض أدبى للتعبير عن العواطف والقص الفنى والأدبى، والآخر علمى يحمل اللفظ فيه معنى محددًا يشير إلى مدلوله الواقعى بوضوح لا يقبل التأويل أو اللبس . وهذا النمط اللغوى الثانى هو ما يسود بين العلميين وبين رجال المال والاقتصاد حيث اللفظ دال ومحدد. أما النمط الأول فيسود بين الأدباء والفنانين وعامة الناس حيث اللفظ مطاط محمل بإيحاءات مختلفة تعبر عن العواطف والانفعالات غير المنظورة أو المحددة .

إن ثقافة التقدم يتبادل فى إطارها الأفراد والاحترام، فكل واحد يحترم آراء الآخرين وغاياتهم وبحثهم عن السعادة بوسائلهم المختلفة. وهو حينما يفعل ذلك فإنما يفعله لأنه يحترم ذاته أو حريص على أن يحترمه الآخرون ويقدرون مشاعره وانفعالاته وبحثه عن السعادة. ويترتب على ذلك بالطبع أن يسود بين الجميع ما يمكن أن نسميه احترام الذات الإنسانية بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها هذا الفرد أو ذاك وعن درجة ثرائه أو بصرف النظر عن مكانته الوظيفية أو ما يتمتع به من سلطات بحكم منصبه أو خلافه!

إن ثقافة التقدم يقدر فيها الناس لكل واحد منهم إبداعه وتفوقه بصرف النظر عن مهنته أو نوع العمل الذى يقوم به ، إنهم يقدرون العالم أو المفكر ويقدسون حريته فى البحث أو فى التأمل والإبداع ، بنفس درجة تقديرهم للعامل الذى يكد ويجتهد فى الحقل أو فى المصنع . فكل فرد سواء انتمى إلى هؤلاء أو إلى أولئك إنما هو نجم فى عمله ويستحق الإشادة والتكريم طالما يقوم بعمله على خير وجه .

ولكل ذلك فهى ثقافة يسود بين أفرادها نمط من العلاقات الاجتماعية «الموضوعية»؛ فهى علاقات تقوم على احترام إنسانية الإنسان وعلى أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد المتساوين أمام القانون فى الحقوق والواجبات كما ولدوا متساوين ومتشابهين فى القدرات الجسمية والعقلية، وليست مجرد علاقات تقوم

على الانتماء الأسرى أو القبلى أو على صلات الحسب والنسب فقط؛ إنها علاقات اجتماعية يسودها الوعى بأن الإنسان خلق ليعمل من أجل تحقيق سعادته ومن أجل تحقيق السعادة لمن حوله، وأن القسط المتاح له من العمل والسعادة إنما يعم الجميع، وأنه بقدر ما يعمل لخير وسعادة المجموع بقدر ما يعود عليه ذلك كفرد بالخير والسعادة والأمن والاستقرار .

إنها علاقات اجتماعية ناضجة ربما يكون السبب فى نضجها هو تراكم الخبرة الإنسانية بين أفراد ذلك المجتمع، أو إيمانهم بعقيدة دينية وبمبادئ أخلاقية متوارثة أو مكتسبة. المهم أن تلك العلاقات الناضجة الواعية أيًا كان سببها أو الباعث عليها تمثل البيئة الملائمة لثقافة التقدم التى يخلو المجتمع فيها من القيم السلبية المعوقة كالحسد والحقد والرشوة والخيانة واللصوصية.. إلخ.

وقد يظن ظان هنا أنى أتحدث عن «الثقافة الغربية» باعتبارها صاحبة مفهوم التقدم فى تفسير التاريخ، وباعتبار أن فلاسفتها وخاصة فلاسفة التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعى هم دعاة نظرية التقدم وهم من دعوا إلى هذه الثقافة الإنسانية المستندة على مبادئ المساواة والإخوة والحرية والتقدم العلمى.. إلخ. ولكن الحقيقة أن هذا أبعد ما يكون عن ذهنى فى هذه اللحظة ودائمًا لأننى أومن بأن ثقافة التقدم ليست فقط الثقافة الغربية الحديثة، بل هى ثقافة سادت وتسود وستسود فى المستقبل أى مجتمع ينشد أفراده التقدم ويسعون إلى تحقيقه.

إن هذه الثقافة التى أسميناها ثقافة التقدم بخصائصها المختلفة وبسماتها المتعددة قد تجلت فى عصور عديدة وفى مجتمعات مختلفة، فقد توافرت عناصرها بصورة معينة فى بعض المجتمعات الشرقية القديمة كالمجتمع المصرى القديم فى عصر الدولة القديمة والدولة الحديثة، كما توافرت فى المجتمع البابلى - الآشورى فى العراق القديم كما توافرت فى الصين القديمة وفى غير هذه وتلك من حضارات الشرق القديم الزاهرة. وقد توافرت العديد

من عناصرها بصورة مختلفة أخرى فى بلاد اليونان وصنع من خلالها اليونانيون القدامى فيما قبل الميلاد تقدمهم وريادتهم الحضارية فى ميادين عديدة.

كما توافرت الكثير من عناصرها بصورة جديدة تستند على النص الدينى وعلى إرادة اجتماعية جديدة فى العصر الذهبى للمسلمين فى القرون الهجرية الأولى.

إن ثقافة التقدم توجد فى كل العصور وبين الأفراد فى مجتمعات بعينها بنفس العناصر والسمات وإن اختلفت الدوافع أو تغيرت بعض الجزئيات.

إن الناس إن أرادوا وتولدت لديهم دافعية التقدم وتمسكوا بها وتعلقوا بأهدابها وسلكوا وفقًا لمبادئ التقدم وعناصر ثقافة التقدم نهضوا وحققوا التقدم بالفعل.

وإن خملوا وتكاسلوا وتملكهم الإحساس بالإحباط والفشل والخوف نفروا من ثقافة التقدم وأقلعوا عنها وعاشوا على عناصر الثقافة النقيض، ثقافة التخلف والجمود!

إن ثقافة التقدم بعناصرها السابقة حينما تسود بين أفراد مجتمع ما وفى لحظة تاريخية معينة بحكم توافر عوامل شتى متباينة قد تختلف من مجتمع إلى آخر، أقول حينما تتوافر هذه العناصر لثقافة التقدم يتغير حال المجتمع فيتحول إلى مجتمع ناهض ينشغل أفراده بالإبداع والإنتاج فى كافة فروع المعرفة، وفى كافة نواحى الحياة مستغلين أقصى إمكانياتهم الفكرية والمعنوية والمادية ويحولونها بطاقتهم الخلاقة إلى قوة دفع هائلة تغير وجه حياتهم إلى الأفضل والأرقى والأكثر دقة وإحكامًا وتقدمًا.

إن السيادة النظرية لثقافة التقدم ولقيمها ومبادئها لا تكون هى المهمة فى هذه الحالة، بقدر ما يكون الأهم هو تحويلها إلى واقع حى يعيشه الناس ويلمسون نتائجه الإيجابية وخيراته المادية الوفيرة. إن أخص خصائص ثقافة

التقدم فى اعتقادى هو أنها حينما تتوافر لدى أفراد مجتمع ما تجدهم لا يكتفون بمجرد الإيمان بها بشكل نظرى مجرد، بل يوجهون سلوكهم وفقًا لها ويجعلون حياتهم اليومية والعملية تسير وفقًا لها كما أكدنا ذلك من قبل.

إن المقصود بسيادة قيم ثقافة التقدم الإيجابية فى مجتمع ما ليس فقط الاعتقاد النظرى بأهميتها استنادًا على حجج وبراهين عقلية مجردة تلوكها الألسنة فى المنتديات الخاصة والندوات والمؤتمرات أو تتردد فى الروايات والأفلام والأغانى الحماسية.. إلخ، بل المقصود هو سيادتها على مستوى الواقع العملى، تلك السيادة التى تتحول بمقتضاها هذه القيم الثقافية إلى معتقدات راسخة يحياها الناس ويعيشونها. إنها السيادة التى لا ينفصل فيها الفكر عن الواقع أو النظر عن العمل بلغة الفلسفة، تلك السيادة التى يرتبط فيها القول بالفعل، والإيمان بالعمل بلغة «القرآن الكريم».

رابعًا
صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية
فى المجتمعات المتخلفة

(أ) المقصود بالتخلف :

يعرف علماء الاجتماع التخلف الثقافى Cultural Lag بأنه «موقف تتغير فيه بعض جوانب الثقافة بمعدلات أسرع من تغير الجوانب الأخرى مما يؤدى إلى عدم تكامل أو توازن عمليات تغير الثقافة، فتتخلف بعض العناصر الثقافية نتيجة لتفاوت معدلات السرعة فى التغير. ويرتبط التخلف الثقافى بهذا المعنى بالتفكك الاجتماعى وظهور بعض المشكلات فى المجتمع»[24].

وواضح أن أصحاب هذا التعريف يربطون بين المشكلات الاجتماعية وخاصة التفكك الاجتماعى وبين التخلف الثقافى. وإن كنا نرى أنه ليس من الضرورى أن يكون التخلف الثقافى دلالة على التفكك الاجتماعى أو العكس؛ فقد يكون المجتمع يعانى من العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها التفكك الأسرى وتفكك الروابط الاجتماعية بين الأسر والأفراد وتكون ثقافة أفراد هذا المجتمع ثقافة تقدم وليست ثقافة متخلفة. كما أنه ليس معنى أن يحدث تغير فى عنصر ما من عناصر الثقافة أسرع من العوامل الأخرى أن تتخلف الثقافة بحجة وجود عدم توازن أو عدم تكامل عمليات التغير الثقافى!. صحيح أن الانتقال من نمط ثقافى إلى نمط ثقافى آخر يتم من خلال تغير مجموعة أو حزمة من القيم الثقافية؛ فالانتقال من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم يتطلب على سبيل المثال أن تتغير عناصر ثقافة التخلف وأن نستبدل معظمها بعناصر ثقافية جديدة تنتمى لثقافة التقدم. لكن هذا الانتقال أو التغير قد يسبق فيه أحد العناصر،

العناصر الأخرى. وقد يكون تغير أحد هذه العناصر بصورة أسرع هو ما يقود عملية التغير ككل نحو الهدف المنشود.

وعلى أى حال، فأصحاب نظرية التحديث فى الفكر الاجتماعى والسياسى يعرفون التخلف مستندين على فرضية أساسية هى «أن الاختلاف بين التطور والتأخر راجع إلى فارق زمنى على خط واحد. ويعنى ذلك أن الدول المتخلفة قد عجزت عن اللحاق بركب التقدم الصناعى الرأسمالى فى المجتمعات الغربية، لأنها تقف على نقطة بعيدة عن ميكانزمات التقدم مما خلق فجوة بين نموذج التقدم ونموذج التخلف» [25].

وفى ضوء هذا يعتبر أصحاب هذا التعريف أن الفرق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة هو أن الأخيرة تفتقر إلى وجود الخصائص والسمات الثقافية والتكنولوجية التى تساعدها على اللحاق بالمجتمعات الأولى والوصول إلى ركب التقدم[26].

والحقيقة أننا نوافق على ما جاء فى هذا التعريف بشكل عام وخاصة حينما ربط أصحابه بين التخلف والتقدم من جهة وبين سيادة نمط ثقافى معين من جهة أخرى، فالتخلف والتقدم فى اعتقادنا إنما هما فى المقام الأول تخلف أو تقدم ثقافى وتنعكس نتائجه على صورة المجتمع وعلاقات الإنتاج بين أفراده، وعلى العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد.. إلخ.

ولكننا فى ذات الوقت نرفض أن يكون النموذج الرأسمالى الغربى هو النموذج للتقدم سواء على الصعيد الثقافى أو على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى. فقد أخطأ أصحاب نظرية التحديث حينما حاولوا الجمع بين الفقر والتخلف الثقافى، كما أخطأوا حينما يتصورون أن النموذج الرأسمالى الغربى هو النموذج الأوحد للتقدم الاقتصادى والثقافى؛ فليس التقدم المادى أو التكنولوجى هو فقط التقدم، وليس الثراء وامتلاك أكبر قدر من الثروة هو الدليل على امتلاك ثقافة أكثر تقدمًا وأكثر تطورًا!

إن التخلف فى اعتقادى هو الجمود والتجمد عند نقطة معينة، وعدم القابلية للتطور أو التجدد. ومن ثم فإن الفرد أو المجتمع المتخلف هو الفرد أو المجتمع الذى يؤمن بأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان! وأن الوضع الذى هو عليه هو أفضل الأوضاع . وأن الثبات والحفاظ على ما هو كائن هو الهدف المنشود .

حينئذ يكون هذا الفرد متخلفًا ويكون المجتمع الذى يعيش فيه أفراد من هذا النوع مجتمعًا متخلفًا أو على الأقل فى سبيله إلى التخلف. فنقطة البداية فى الاتجاه إلى الانهيار أو التخلف هى التسليم بما هو كائن واعتبار الوضع الحالى هو الوضع الأمثل! فالمجتمع حتى لو كان فى قمة تقدمه ورفاهيته إذا ما ركن الأفراد فيه إلى هذا التسليم فإنهم يكونون بذلك قد دقوا أول مسمار فى نعش تقدمهم ورفاهيتهم . فالتقدم يصنع التقدم، والاطراد فى التقدم يستلزم تجديد الفكر باستمرار وتنويع صور الإبداع وإعمال كل قوى الإنسان فى سبيل تحقيق الأهداف الطموحة التى تمكنه من السيطرة أكثر على قوى الطبيعة وتسخيرها أكثر وأكثر لخدمته، والتى تمكنه كذلك من استغلال كل الموارد المتاحة لتحقيق رفاهيته المادية، واستغلال كافة طاقاته الروحية الحيوية لتحقيق السعادة المعنوية.

ولعل السؤال الآن هو: إذا كان التخلف هو التجمد أو الجمود فما هى علامات ومؤشرات هذا الجمود؟ ومن ثم فما هى سمات التخلف أو ما هى الخصائص التى إذا ما وجدت فى مجتمع اعتبر من وجهة نظرنا مجتمعًا متخلفًا؟!

(ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتخلفة :

إن سمات وخصائص الثقافة فى المجتمعات المتخلفة، هى نقيض ما نجده من سمات وخصائص للثقافة فى المجتمعات المتقدمة؛ فثقافة التخلف هى نقيض ثقافة التقدم.

وإذا ما قمنا بملاحظة نمط الثقافة السائدة فى الدول والمجتمعات

المتخلفة لنستقرئ أهم سماتها سنجد أنها ثقافة ارتجالية غير محددة المعالم تسود بين أناس لا يهمهم أن يرتبطوا معًا بقيم ثقافية محددة واحدة، فكلا منهم ينتمى بحكم نشأته وتربيته فى ظل أسرة معينة إلى ثقافة أسرته مما يعنى أن ثقافته الأسرية ستختلف تبعًا لنوع هذه الأسرة سواء كانت أسرة ريفية أو بدوية أو حضرية، وستختلف إذا كان من أسرة فقيرة عنها إذا كان من أسرة غنية .

إن لكل أسرة من تلك الأسر قيم ومبادئ معينة تؤمن بها وتلزم أفرادها بعدم مخالفتها . وإذا كانت تلك الأسر تنتمى فى ظل مجتمع ما لأنماط اجتماعية مختلفة فهذا يعنى أن أفراد هذه الأسر سينتمون بالتالى لثقافات هذه الأسر وهذه الأنماط الاجتماعية المتباينة دون أن يهتموا بعوامل التقارب الثقافى أو دون أن يحاولوا الخروج من هذه الازدواجية الثقافية. والأمر يزداد سوءًا فى مجتمع ما وتتكرس عوامل التخلف بتعدد صور الثقافات الأسرية والقبلية إذا ما عبرت الأجهزة الإعلامية المختلفة فى هذا المجتمع عن هذه الازدواجية والارتجالية الثقافية وحاولت تكريسها بين أبناء المجتمع؛ إذ سيزداد كل منهم ارتباطًا بكهفه الثقافى وانغلاقًا على قيمه الثقافية متصورًا أن الخروج منها والتقارب مع الثقافات الأخرى سيعد خروجًا على العادات والتقاليد الأصيلة التى تربى عليها ونشأ فى ظلها .

ولعل القارئ يتفق معى فى أن ما يصدق على علاقات الثقافات الارتجالية المتعددة فى مجتمع ما يصدق على ثقافة المجتمعات المتخلفة إجمالاً فى علاقتها بثقافة المجتمعات المتقدمة. إذ إن ادعاء الحفاظ على الهوية والأصالة قد يتعارض فى هذه الأحيان مع قبول الاستفادة من ثقافة أخرى محددة المعالم تسود المجتمعات المتقدمة. مع أنه لا يتعارض الأصيل إذا كان أصيلاً حقًا مع التحديث والتجديد وقبول التطور؛ ففى اعتقادى أن الأصالة الثقافية والعمق التاريخى - التراثى لثقافة مجتمع ما هو ما يجعله إذا كان مجتمعًا حيويًا خلاقًا مبدعًا لم يفقد جذوته بعد، هو ما يجعله يُقبل على الجديد بنهم وهو ما يجعله لا

يخشى التجدد والتطور المستمر ففى قبول الجديد غذاء للأصيل الموروث. ومن ثم يتجدد المجتمع ويتطور ويتقدم تلقائيًا دون أن يحدث هذا الانفصال بين الأصيل الموروث، والوافد الجديد!

ولعل من سمات ثقافة التخلف أيضًا أنها ثقافة غوغائية جمعية فوضوية يتساند فيها الجميع على الجميع دون أن يجرؤ أحدهم على تحمل مسئولية أى شىء وحده، إنها ثقافة لا تؤمن بإمكان أن يكون للفرد دورًا محددًا يؤديه ويلتزم به ويبدع فيه منفردًا، فهى ثقافة القطيع، والفرد ليس إلا فرد فى هذا القطيع. والنتيجة المترتبة على ذلك أن الفرد لا يهتم بأن يبرز كل ما لديه من إبداعات خوفًا من أن يقع عليه وحده عبء مسئولية ما يحدث إذا كانت النتائج سيئة. فضلاً عن أن البيئة العلمية والاجتماعية المحيطة لا توفر إمكانيات الإبداع أو آلياته أو ظروفه. فكأن هناك اتفاق غير مكتوب بين الفرد والقطيع الذى ينتمى إليه على أن يكتفوا بما هو كائن وموجود دون أدنى محاولة للتجديد أو للتغيير أو للابتكار؛ «فليس فى الإمكان أبدع مما كان»، و«الموجود يكفى ويزيد»، والرضا بالمقسوم فضيلة محمودة، والتمرد على ما هو كائن أو محاولة تغييره أو تحسينه رذيلة ينبغى الإقلاع عنها.. إلخ .

إنها ثقافة تسودها قيم سلبية عديدة أهمها الإتكالية والاعتماد على الآخرين، واللامبالاة والأنانية، وانتظار ما يقدم من الآخرين وليس التفكير فيما يمكن أن أقدمه أنا لهم!. إنها ثقافة يعتمد فيها الفرد على الآخرين سواء كان هذا الآخر هو الأسرة أو الحكومة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة. إن الفرد فيها لا يسعى نحو تحقيق أهدافه بنفسه وإنما ينتظر أن تحقق له على يد الآخرين، ويقتصر دوره دائمًا على الإنفعال والتكيف مع ما هو كائن، وليس الفعل الإيجابى القادر على تحقيق الممكن والحلم بتحقيق المستحيل!

إنها ثقافة يرى فيها الفرد نفسه وحريته مرتبطة بتحرر المجتمع ككل، ويتصرف وفقًا لما تتيحه له الجماعة من هامش محدود للفعل الفردى، فهو لا

يسعى إلى امتلاك حريته كفرد إلا بقدر ما يسمح له بقية أفراد القطيع، أو بقدر ما يسمح له قائده أو رئيسه أو مديره.. إلخ .

إن الفرد فى ظل ثقافة التخلف قلق متردد يخاف أن يدخل فى أى سباق مع الآخرين، إنه لا يفضل أن يتقدم الصفوف، بل ينتظر أن يتقدم معه كل أفراد القطيع دفعة واحدة!. وبالطبع فإن النتيجة تكون أن يتساند الجميع على الجميع، وأن يعم التخلف الجميع. فلا فاعلية للمجتمع إلا كمركب لفاعلية الأفراد. وحينما يفتقد الفرد القدرة على الفعل والمبادأة والابتكار يفتقد المجتمع القدوة فى كل مجالات الحياة. والقدوة مفقودة فى كل المجالات لأنه لا أحد يريد أن يغامر ولا أحد يريد أن يتقدم الصفوف متحررًا من سطوة القطيع وقيمه السلبية.

إنها ثقافة يفضل الفرد فيها أن لا يبادر بتعليم أو تعلم أى جديد لم يألفه فى مجتمعه أو أسرته أو فى بيئته عمومًا. إنه يفضل أن يعيش على المُجَّربْ أو المقلد أو المضمون كما يقولون فى المثل العامى!؛ فهو لا يطمح إلى تعلم أى مهنة جديدة، بل يفضل أن يتعلم العلم أو المهنة التى جربت ونجح فيها آخرون. إنه يسعى فقط إلى تقليد نفس الخطوات التى قام بها أقرانه أو جيرانه من السابقين عليه فيما تعلموه أو فيما تخصصوا فيه أو عملوا به حتى يصبح مثلهم، وإن صادف النجاح تغنى به وكأنه صاحبه أو مكتشف طريقه! وإن صادف الفشل رد فشله إلى القدر أو إلى غيرة الآخرين منه وحسدهم إياه وحقدهم عليه. وسواء صادف النجاح أو كان نصيبه الفشل فالأمر كله من عند الله، وليس للعبد دخل فى إرادة الرب! فكلها تصاريف القدر وعلينا أن نسلم بالقسمة والنصيب! إن الاستسلام للقدر ولتصاريفه هو القاعدة الذهبية وهو الشماعة التى يعلق عليها الجميع فشلهم دون أن يحاولوا من جديد. ودون أن يبحثوا عن الأسباب الاقتصادية أو النفسية أو المجتمعية أو الموضوعية وراء هذا الفشل حتى يمكن تجنبه فى محاولات جديدة قادمة للنجاح. ولأن الفرد هنا يفتقد الإرادة، إرادة

النجاح كما يفتقد القدرة على التحدى وإعادة التقويم وإعادة التخطيط فهو لا يفضل إعادة المحاولة من جديد «فالمنحوس منحوس»! و«قليل البخت يجد العظم فى الكرشة»!!.

إن ثقافة التخلف إذن ثقافة تعتمد على التقليد المظهرى لما جربه الآخرون ونجحوا فيه. وهى ثقافة يفتقد فى ظلها الناس القدرة على الابتكار وعلى اكتشاف الجديد. ولذلك فهى ثقافة نمطية جامدة يسودها التكرار النمطى فى التعليم والمهن والتجارة والصناعات.. إلخ. انظر فى أى قرية أو فى أى مدينة من قرى أو مدن المجتمعات المتخلفة تجد أن غالبية أهلها يقلدون بعضهم البعض فى مهنة أو فى حرفة أو فى تجارة أو فى صناعة معينة؛ فإن برع أحدهم ونال كسبًا أو ربحًا من نوع ما من أنواع التجارة أو الصناعة فإنهم جميعًا يسارعون إلى تقليده والقيام بنفس ما قام به دون أن يفكروا فى إمكانية ابتكار أنواع أخرى من المهن أو الصناعات التى تتلاءم مع البيئة وتحقق النجاح بنفس الدرجة!.

وبالطبع فقد ينشأ عن هذه النمطية وهذا التقليد أن يبرع أهل قرية أو أهل مدينة ما فى حرفة معينة أو قد يحققون طفرة فى صناعة ما ويتفوقون فيها ويجيدونها . ولكن ماذا يحدث لو دارت دورة الزمن والإنتاج وتغيرت أنماط الاستهلاك واختلفت الحاجات وقل الطلب على إنتاج أصحاب هذه المهنة أو منتجات تلك الصناعة؟! .

ماذا يحدث لأصحاب هذه المهنة أو تلك الصناعة؟! إنهم فى الأغلب يتحولون إلى فقراء معدمين غير قادرين على تغيير نمط إنتاجهم أو على تحويل مسار نشاطهم التجارى أو الصناعى. فضلاً عن أن هذا التقليد الأعمى وتلك النمطية من شأنها أن تخلق وفرة فى إنتاج سلعة معينة أو كثرة عددية فى من يعملون بنفس المهنة أو نفس الصنعة فيترتب على ذلك بالضرورة بعد فترة أن يتنافسوا ويتحول التنافس إلى صراع فيحاول كل منهم القضاء على الآخر بشكل غير شريف فتكون النتيجة أن يخسر الجميع بدلاً من أن يتساندوا ويحققوا طفرة

فى نمط الإنتاج الذى اختاروه لأنفسهم. لأنهم فى الواقع لم يختاروا نمط هذا الإنتاج نتيجة دراسة لحاجات السوق أو نتيجة للتخطيط بغرض الاستفادة مثلاً من الخامات المتوافرة فى البيئة أو ما شابه ذلك، وإنما جاء تخصصهم فى هذا النمط بالصدفة والتقليد وبشكل عشوائى غير مخطط وغير مدروس!

إن ثقافة التخلف لم يتعود الفرد فيها على أن يفكر باستقلال عن الآخرين، ولم يعتد استخدام عقله الواعى، ولم يتدرب على استخدام المنهج العلمى فى التفكير. إنه حتى لو كان ممن درس وتعلم هذه الطريقة فى التفكير، فقد درسها دراسة التلقين والحفظ ليحصل على الشهادات الدراسية وليس لينفذ أو ليطبق ما درسه فى ميدان عمله . وليس ليستخدمه فى مجال حياته العملية. إنها ثقافة يسود نظام التعليم فيها الفصل بين النظر والعمل، أو ينفصم فى إطاره الفكر عن الواقع. إنه نظام تعليمى يستند على التكرار الممل والتقليد الأعمى والمناهج الصماء الجامدة .

إن الدارس فى ظل هذا النظام التعليمى الجامد ليس بأفضل من المُدرس أو المُعلم؛ فكلاهما ينقل ما أبدعه الآخرون، وكلاهما غير قادر على أن يمتلك ناصية ما يعلمه أو ما يتعلمه لأنه ببساطة ليس صاحبه أو مبدعه؛ ففرق كبير بين من جد واجتهد وفكر وتأمل وبحث وجرب حتى وصل إلى إبداع نظرية علمية أو اخترع مخترعًا جديدًا، وبين من يتلقى هذه النظرية أو من يستخدم هذا الاختراع! وليس كل قادر على أن يقتنى شيئًا بقادر على أن يمتلكه!! إن اقتناء سيارة مثلاً مسألة سهلة إذ بإمكانك أن تقتنى أحدث موديلات السيارات بما لديك من مال، ولكن الصعب حقًا أن تستطيع بهذه الأموال مهما كثرت أن تمتلك المعرفة الدقيقة بأسرار صناعة هذه السيارة! وحتى إن اشتريت وعرفت أسرار صناعة هذه السيارة عن طريق نقلها من مخترعها، فإنك لا تستطيع أن تجدد فى أسرار هذه الصناعة إلا بقدر محدود لا يصل أبدًا إلى درجة الابتكار والإبداع الذى يستطيعه صاحب الاختراع نفسه! فالسبق العلمى والتكنولوجى له وهو لن

يسمح بأن يعطى أسرارهما لغيره إلا إذا كان قد توصل إلى سبق علمى وتكنولوجى أحدث مما أعطاه لك. إنها تلك المسافة الزمنية التى أشرنا إليها فى التمييز بين التقدم والتخلف فيما سبق .

إن ثقافة التخلف يتسم الناس فى ظلها بتغليب الدوافع الأنانية على الدوافع الموضوعية. وتتغلب لديهم تحقيق المصالح الشخصية على مصلحة المجموع. فكل فرد رغم أنه ينتمى فى الأساس إلى ثقافة القطيع، إلا أنه ينفصل عنهم فى مجال التصرفات الشخصية حيث ينغلق على ذاته محاولاً الحصول على أعلى درجات الاستمتاع بمختلف أنواع المتع واللذات الحسية بعيدًا عن أعين الآخرين وفى غفلة منهم!

إن الفرد قد خلق فى الأساس فردًا متميزًا، وهو وإن كان قد وجد فى بيئة متخلفة لا تسمح له بالتميز والتفرد على صعيد الإبداع الفكرى أو الإنتاجى أو العلمى.. إلخ فإنه يحاول أن يحقق فرديته على صعيد آخر بانكفائه على ذاته ومحاولة تحقيق ذاته فى أرذل صورة، وهى الصورة الشهوانية بدءًا من شهوة الجنس وانتهاءً بشهوة تكديس الأموال مرورًا بتحطيم قيم الصدق والولاء والإخلاص والوفاء سرًا ودون أن يشعر بذلك الآخرون!

إن الفرد فى ظل هذه الثقافة مصاب بازدواجية الشخصية؛ فهو أمام أسرته ومجتمعه ذلك الفرد المثالى المحافظ على كل التقاليد والأعراف، المتحلى بكل الفضائل الخاضع لكل القيم المتعارف عليها، بينما هو ودون أن يعى ذلك يحاول بكل السبل أن يحقق ذاته الفردية فى الخفاء بممارسة ما يستطيع من رذائل ومتع حسية وجسدية بعيدًا عن أعين الآخرين!

إنها لذلك ثقافة تسودها فى كثير من الأحيان قيم سلبية من قبيل الحقد والحسد والنفاق والوصولية والمحسوبية والرشوة إلى غير ذلك. لأن الفرد فيها ليس قادرًا أن يحقق ذاته بإرادة واختيار وعلى الملأ! ومن ثم فهو يحسد ويحقد على كل من معه المال أو السلطة التى تمكنه من تحقيق مصالحه الأنانية فى

الخفاء. وهذا الحسد وذلك الحقد لا يمنعه من أن ينافق ويتملق أصحاب السلطة والنفوذ والمال كى يصل ويتسلق على أكتافهم ليصبح فى النهاية مثلهم أو ليصبح واحدًا منهم ، ولا يهم فى هذه الحالة مصدر المال أو مؤهلات الوصول إلى المنصب الرفيع والسلطة، بل المهم هو أن يكون واحدًا من الوجهاء الذين يمتلكون المال ويشغلون المناصب الرفيعة. إن كل الوسائل مباحة ويمكن استخدامها طالما ستؤدى فى النهاية إلى تحقيق تلك الغاية الأنانية!!

وبالطبع فإن غياب «الموضوعية» وغياب المعايير وعدم احترام المواهب الفطرية والمؤهلات العلمية فى أى مجتمع تكون نتيجته تفشى قيم الفساد والرشوة والمحسوبية والتملق لدى أفراده. وتضيع الكفاءة وسط هذا كله وينزوى الأصلح والأفضل والأكثر علمًا ومعرفة تاركًا الساحة للمتملقين والمرتشين وصناع الفساد بمختلف صوره .

إن ثقافة الأفراد «من ذوى الوجهين»؛ الوجه الأخلاقى الفاضل أمام الناس والمجتمع ، والوجه القبيح الجشع الفاسد فى الخفاء إنما هى ثقافة تسود المجتمعات المتخلفة لأنه لا يوجد فيها معايير واحدة محددة ثابتة تقاس بها قدرات الأفراد ومؤهلاتهم ، وإن وجدت هذه المعايير فى فترة من الفترات فإنها سرعان ما تتلاشى ولا يُعمل بها تحت تأثير القيم الثقافية السلبية السائدة.

إن قيم المجتمعات المتخلفة قيم ضبابية يفقد فى ظلها الأفراد الصدق والشفافية، ويستبدلونها بقيم الغموض والكذب واستخدام لغة يغلب عليها الطابع اللفظى. إذ تجدهم يستخدمون الألفاظ الرنانة الفضفاضة التى تعبر عن معانى ضخمة وقيم تبدو فى ظاهرها عظيمة ولكنها لا تشير فى الواقع إلى مدلولات محددة!. إنها ألفاظ معبرة عن معانى فضفاضة مطاطة ليس تحتها حسب تعبير الوضعيين المناطقة واقع أو أشياء محددة تشير إليها.

وبالطبع فإنه يترب على ذلك فقدان الشفافية والصدق، وسيادة الواقع اللفظى على الواقع العملى المنتج . إذ يفصل الناس فى هذه الحالة بين الأقوال

والأفعال، كما يفصلون بين الفكر والواقع، ويفضلون العيش على الألفاظ والكلمات أى بين أبيات الشعر والروايات الخيالية ويغلب عليهم حياة أحلام اليقظة فلا يستطيعون كسر حاجز هذه الدائرة الخيالية - اللفظية المغلقة التى صنعوها بأنفسهم لأنفسهم ووقعوا فيها فلم يعودوا قادرين على أن ينظروا خارجها حتى يمكنهم تقدير مدى سوء حالتهم ومدى تخلفهم!

إنهم على العكس من ذلك يتصورون أن عالمهم اللفظى الذى صنعوه لأنفسهم وعاشوا فيه إنما هو العالم الأمثل والأفضل! . وليس ببعيد عن ذلك تلك الشعارات اللفظية التى رفعها العرب منذ فترة كالقومية العربية والوحدة العربية دون أن يتساءلوا بعيدًا عن هذه الدوائر اللفظية الجميلة الفضفاضة. هل يمكن تحقيق هذه الشعارات وما هو السبيل العملى إلى ذلك؟!

وحينما تساءل البعض منهم عن ذلك وقدموا إجابات على هذه التساؤلات، لم ينشغلوا حقيقة بالانتقال منها إلى الواقع العملى الحى الذى يمكن أن تختبر فيه هذه الشعارات فنتمسك بها إن استطعنا تحقيقها أو نتنازل عنها ونستبدلها بغيرها مما يمكن تحقيقه!

وحتى حينما حدثت بعض محاولات تحويل هذه الشعارات إلى واقع ملموس بين بعض البلاد العربية وفشلت ، لم نستفد من هذه التجارب. فظللنا نعيش على تلك الشعارات كأحلام يقظة جميلة دون أن نعترف بما حدث من فشل، ودون أن نبحث أسباب هذا الفشل، ودون أن نحاول التغلب على هذه الأسباب حينما تكررت التجربة!

إن ما قلناه حتى الآن عن سمات ثقافة التخلف والقيم السلبية التى تسود المجتمعات المتخلفة ليس مجرد كلام نظرى مجرد، بل هو تنظير لواقع عملى حى نحياه فى مجتمعاتنا المتخلفة نسبيًا! وقد يتأكد لنا ذلك حينما نتصفح بعض الدراسات الإمبريقية - التجريبية التى أجراها بعض الدارسين لواقع الحياة اليومية؛ فقد درس د. أحمد زايد على سبيل المثال خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى المعاصر، فماذا كانت نتائج تلك الدراسة الإمبريقية؟!

لقد وجد د. زايد أن هذا الخطاب يمتاز بست خصائص عامة هى فى واقع الأمر تمثل تكثيفًا موجزًا لتلك القيم السلبية التى أشرنا إليها واعتبرناها من أبرز سمات ثقافة التخلف . وهذه الخصائص الستة التى أبرزتها الدراسة هى: إن خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى يتسم بسرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، وهو ملىء بمختلف صور الأحكام التقويمية النقدية التى تتصل بنقد الأشخاص والمؤسسات أو السلوكيات، وهو خطاب الحنين إلى الماضى بشكل رومانسى، وهو خطاب يميل فيه الناس إلى «الأنا مالية» أو اللامبالاة وعدم تحديد المواقف والرغبة فقط فى إرضاء المخاطب. وهو كذلك خطاب التطرف فى الاستجابة وسرعة ميل الناس فيه من حال إلى حال نقيض؛ كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، وهو أخيرًا خطاب يميل الناس فيه إلى المبالغة والتضخيم وإلى نزعة بطولية استعراضية[27] .

وقد أكد الباحث الاجتماعى من خلال تلك الدراسة الإمبريقية أن خصائص الخطاب اليومى لأفراد المجتمع المصرى تكشف عن وجود العديد من الفروق بين الخطاب اليومى فى الريف والخطاب اليومى فى المدن من حيث الموضوعات التى يتناولها الخطاب؛ فالخطاب اليومى فى الريف أكثر التصاقًا بموضوعات الوسط المعيشى أو بالتفاعل مع البيئة المحلية ، فى حين أن الخطاب الحضرى أكثر إنفتاحًا على الأركيولوجيا النظامية[28] . كما أثبتت الدراسة «أن الخطاب فى المجتمع المصرى عامة يكشف عن وجود تناقض داخلى وعدم تجانس وعدم ميل إلى الاتفاق»[29] .

وقد كشفت الدراسة للغة خطاب الحياة اليومية للمصريين عن مستويات عدة يميل بعضها إلى استخدام لغة تجسيدية مليئة بالتشبيهات المادية أو الأوصاف المجسدة المبالغ فيها، ويميل بعضها الآخر إلى استخدام لغة سافرة تهدف إلى الاستهزاء والاستنكار وعدم الرضا واللامبالاة، ويميل بعضها إلى استخدام لغة تغريبية مظهرية أو يكثر فيها استخدام التعبيرات الأجنبية[30] .

وأوضحت تلك الدراسة أن موضوعات الخطاب اليومى تكشف عن التمايز الطبقى بين أفراد المجتمع من جهة، كما تكشف عن اختلاف الاهتمامات والتناقضات القائمة بينهم من جهة أخرى؛ «فالتمايز الطبقى فى موضوعات الخطاب اليومى هو تمايز بين مقولات الجسد، والمعرفة، والمعدة؛ فالطبقة العليا أكثر اهتمامًا بموضوعات تتصل بالجسد والمتع الحسية، فى حين أن الطبقة الوسطى أكثر اهتمامًا بموضوعات تتصل بالعلم والمعرفة ومشكلاتها. أما الطبقة الدنيا فأكثر اهتمامًا بموضوعات الطعام والمأوى وكافة مشكلات المعاش»[31].

ولو أنعمنا النظر فى الموضوعات التى تتداولها هذه الطبقات الثلاث فى خطابها لوجدنا أن الطبقتين العليا والدنيا لا يهتم فيها الناس إلا بالمطالب الحسية - الجسدية وإن كان اهتمام الأولى بها للاستزادة من المتع الحسية ورفاهتها إلى أقصى حد ممكن، بينما اهتمام الثانية ينصب على توفير ما هو ضرورى منها للاستمرار فى الحياة لا أكثر! وبين هاتين الطبقتين التناقض بين قيم الثراء والغنى الفاحش، وبين قيم الفقر والخوف من الموت جوعًا. إنه التناقض الذى يكشف عن وجود الخلل فى التركيبة الاجتماعية والنظام الاجتماعى الذى لا يوجد فيه آلية محددة للتأمين الاجتماعى ضد الفقر والحرمان، تأخذ من ثراء الغنى لتسد جوع الفقير وتقرب المسافة الاجتماعية بينهما.

أما اهتمام الطبقة الوسطى من طبقات المجتمع المصرى بالمعرفة والعلم ومشكلاتهما، فهو ليس فى اعتقادى اهتمامًا بهما للوصول إلى الحقيقة فى موضوعات بحثية معينة أو للوصول إلى اكتشافات جديدة ومخترعات علمية حديثة وإن كان ذلك واردًا! فالاهتمام بهذه الموضوعات ليس إلا لأنهم قد اختاروا طريق العلم والثقافة ليوفروا عن طريقه «لقمة عيشهم» حسب التعبير المصرى الدارج!. فهم ليسوا من أبناء الذوات (الطبقة العليا الثرية) حتى يعيشوا على ما ورثوه من ثروة! ولا هم من أبناء الفقراء المعدمين، فوالديهم قد وفروا لهم بشق الأنفس قسطًا معينًا من التعليم والثقافة وهم لذلك يحرصون على أن يكسبوا لأنفسهم مكانة اجتماعية وسطى من خلال الوظيفة الحكومية فيكونوا فى خدمة

الطبقتين العليا والدنيا لعل وعسى أن تواتيهم الفرصة ذات يوم فيصبحون من المنتمين للطبقة العليا بأى طريق كان، فيهربون من ذل الحاجة وشبح الفقر!!.

وعلى أى حال، فإن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الاجتماعية للكثير من المجتمعات المتخلفة تكشف عن أن المجتمع فى جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغول بثقافة استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهوانى - الجسدى وليس إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول إلى كشف علمى جديد أو ابتداع آلة جديدة أو ما شابه ذلك!!

إن هذه الدراسة الإمبريقية لحال المجتمع المصرى ليست فى الواقع إلا التعبير الأمثل عن حال المجتمع العربى ككل، فهو مجتمع يعيش بالفعل بنسب متفاوتة بعض الشىء ثقافة التخلف. تلك الثقافة التى تعوق أى عملية حقيقية للتنمية والتقدم.

وقد لخص أحد الباحثين الاجتماعيين نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية التى قام بها علماء الاجتماع العرب ورصدوا فيها أهم مظاهر أزمة التخلف العربى بأبعادها العديدة، وكانت على النحو التالى :

(1) هيمنة بيروقراطية مركزية على الاقتصاد والمجتمع بشكل يمنع أو يحد من إمكانيات التنمية الحقيقية .

(2) استئثار فئات قليلة من المجتمع بمصادر القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الفئات لا تعمل إلا فى المجالات غير الإنتاجية لأنها تمثل بالنسبة لها المصدر الحقيقى للتراكم الاستثمارى المظهرى.

(3) ضيق القاعدة الإنتاجية وفقدان مجالات الاستثمار الحقيقية حيث تتركز هذه المجالات فى القطاعات الهامشية والسلع الاستهلاكية غير الضرورية.

(4) تصدير رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق الأوروبية الغربية.

(5) زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء فى داخل بعض الدول، وكذلك بين الدول بعضها والبعض.

(6) ظهور قوى اجتماعية جديدة تابعة للمركز الرأسمالى العالمى تعمل على تسهيل مهمة التغلغل الرأسمالى فى الدول العربية[32].

إن هذه التناقضات التى تمثل واقع الحال فى المجتمعات العربية نتجت ليس فقط عن تدخل عوامل التغلغل الرأسمالى، وإنما أيضًا عن وجود عوامل التقبل الداخلى لهذا التغلغل مما جعل المحصلة النهائية ظهور ما يسمى «بالرأسمالية الرثة» على حد تعبير د. مجدى حجازى[33] . تلك الرأسمالية المشوهة التى تعمل فى إطار تدمير نمط الصناعة الوطنية واستنزاف فائض العمل وفائض الإنتاج وتصديرهما إلى الخارج ليساهما فى التراكم الرأسمالى للعواصم الغربية ويحرم أبناء المجتمعات النامية من مصادر التقدم، بل يجعلها فى حالة تبعية كاملة لبؤرة الرأسمالية الغربية[34] .

إن أمثال هذه الدراسات التى تكشف عن واقع أحوالنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كثيرة ومتعددة، وهى بلا شك مهمة فى إطار تنظير هذا الواقع المتخلف الذى نعيشه وبيان أسبابه. لكنها للأسف الشديد تظل فى إطار «الكلام» الذى يُتداول بين المثقفين والمهتمين بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، دون أن تؤثر بشكل جدى فعال فى مخططى وصانعى القرارات السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية لبلادنا. وهذه سمة أخرى من سمات ثقافة التخلف السائدة حيث ينفصل الفكر رغم ما قد يكون فيه من إبداع وحلول للمشكلات التى نعانيها فى مختلف المجالات ، ينفصل عن الواقع العملى المتخلف الذى قد يكون فى أمَسّ الحاجة إلى مثل هذا الفكر المبدع والدراسات الجادة!!

إن الدراسات الجادة التى تتضمن حلولاً لمشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فى واد، وأصحاب القرار والمخططون للسياسات فى واد آخر! حتى «لقد أصبحنا نعيش حياتنا – على حد تعبير شوقى جلال فى تقديمه لأحد مترجماته – اطرادًا قدريًا عفويًا، وفكرنا وثقافتنا معلبات تاريخ.

والذات عندنا جوهر ثابت اكتمل مرة وإلى الأبد، لا يتغير مع الزمان وآحاد البشر شأنهم شأن وحدات الأرابيسك تكرار مظهرى وعددى. والامتداد الزمانى لا يعنى أولاً وأساسًا فعلاً إنسانيًا نشطًا وتعبيرًا متصلاً.. مجتمع الأمس مثل مجتمع اليوم، ومجتمع الآخر نريده مثل مجتمع الأنا ثقافة اجتماعية وسلوكًا.. الجميع سواء وما يصدق على هذا يصدق على ذاك ولا مجال للتنوع ومن ثم لا مجال للحوار مع الآخر ولا مجال للتسامح مع مخالف فى الرأى[35] .

لقد لخص شوقى جلال بعضًا من القيم السلبية لثقافة التخلف التى نعيشها، إنها ثقافة تعتمد على العفوية والقدرية، ولا تقبل التنوع والاختلاف، ومن ثم لا تقبل الحوار مع الآخر ولا تتسامح مع المخالف فى الرأى.

إنها القيم الثقافية المتوارثة بما فيها من سلبيات واضحة لا نحاول التخلص منها، إنها القيم التى يصفها د. حسن حنفى قائلاً «إنها تعطى الأولوية للعمل النظرى على العمل اليدوى، وللأفندى على العامل، وللمدير على المنتج ، ولليافطة البيضاء على اليافطة الزرقاء. والرزق مقدر سلفًا فما من دابة على الأرض إلا وعلى الله رزقها، والله لم يخلق الأفواه لينساها»[36] .

إنها ثقافة الارتكان إلى الماضى والتواكل والتراخى والكسل عن الكد والعمل المنتج ، رغم أن المفروض أن تكون ثقافة العمل الجاد المثمر ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** ﴾[37] ، ﴿ **أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ** ﴾[38] . فالعمل فى الثقافة العربية الإسلامية ليس جزاؤه فقط الحصول على الإنتاج والرخاء والمكانة فى الحياة الدنيا، بل جزاؤه عند الله أوفى وأفضل.

على كل حال، فإن تلك الشهادات التى قدمناها من بعض المفكرين المعاصرين وعلماء الاجتماع العرب فى أحدث ما كتب عن ثقافة المجتمع المصرى والعربى وصورة التنمية فيه تكشف بما لا يدع مجالاً للشك أن ثقافة التخلف بما تحمله من قيم سلبية ما زالت جاثمة على صدر وعقل الإنسان العربى وتعوقه عن الإبداع، ومن ثم تعوق التنمية والتقدم فى المجتمع العربى ككل!

خامسًا
من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم

وإذا كنا قد اكتشفنا مما قدمناه فى الفقرات السابقة العلاقة بين الثقافة والتنمية، وعرضنا صورة العلاقة بينهما فى المجتمعات المتقدمة، وصورتها فى المجتمعات المتخلفة، فإن من الطبيعى أن ندرك أنه إذا ما أردنا لمجتمعنا أن ينمو ويتقدم تقدمًا حقيقيًا، فإن الخطوة الأولى والأساسية تكون بتغيير نمط الثقافة السائدة ليتحول المجتمع شيئًا فشيئًا من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ويتحول الأفراد فيه من متلقين ، سلبيين، اتكاليين، متكاسلين إلى مبدعين، إيجابيين، عاملين، منتجين صانعين للتقدم!

والحقيقة أن هذا التحول عن نمط الثقافة السائدة إلى نمط ثقافى آخر ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب - حسب تعبير د. حسن حنفى - «إعادة بناء الثقافة حتى تكون العامل الأول فى التنمية، إذ لا يمكن مواجهة ثقافة الفقر بفقر الثقافة»[39]. إنه «يتطلب إعادة بناء ثقافة البطالة لتصبح ثقافة عمل من أجل خلق قيم العمل والإنتاج والسعى والكدح حتى يصبح العمل مرادفًا للحياة»[40].

ولعل السؤال الذى يراودنا الآن هو كيف يتم إعادة بناء الثقافة العربية ليصبح هذا التحول إلى ثقافة التنمية والتقدم واقعًا ملموسًا؟!

إن الإجابة على هذا السؤال الصعب تتطلب وضع معالم لخطة متكاملة للثقافة والتنمية فى الوطن العربى. وهذه الخطة ينبغى أن تستند فى اعتقادى على أسس ذات أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة. وسأحاول من جانبى فى السطور القادمة تقديم صورة استكشافية مبدئية لهذه الأسس فى ترتيب منطقى، وفى تسلسل فكرى يتشابك فيه النظر مع العمل،

والفكر مع الواقع، والسياسة مع الثقافة، والاقتصاد مع التغير الاجتماعى. وعلى النحو التالى أتصور التسلسل المنطقى لأسس هذه الخطة المقترحة للنهوض والتقدم :

1 - توافر الإرادة السياسية للتحول نحو ثقافة التقدم :

من المعروف أن مجتمعات الدول المتخلفة ذات بناء اجتماعى هيراركى يبدأ من أعلى إلى أسفل. وعادة ما يبدأ التغيير من الأعلى للأسفل. والاستثناء هو أن يبدأ أى تغيير من القاعدة السفلى ليتواصل إلى القيادة العليا .

وعلى ذلك فإن أى تغيير إرادى ينبغى أن يبدأ من توافر الإرادة الواعية لدى النخبة والصفوة السياسية والاجتماعية فى المجتمع، وخاصة من أعلى سلطة فى البلاد فإذا حدث الإقتناع بضرورة هذا التحول الثقافى وجدواه من قبل القيادة والسلطة السياسية فى الوطن العربى فإن إرادة التحول الثقافى ستكون قائمة، وستتبارى الأجهزة الثقافية والإعلامية المختلفة مسموعة ومقروءة ومرئية فى التمهيد والتبشير والدعوة إلى هذا التحول. ومن ثم تخلق القاعدة العريضة بين الجماهير لقبول هذا التحول والإقبال على النمط الثقافى والتنموى البديل شيئًا فشيئًا.

ولا يخفى علينا فى هذا الإطار مدى العلاقة والأثر المتبادل بين الثقافة والسياسة فى وطننا العربى؛ فالثقافة عندنا على حد تعبير د. حامد ربيع «هى إدراك جماعى والسياسة هى تنظيم السلطة كحقيقة جماعية. ومن ثم فلابد من حدوث تأثير متبادل، فالثقافة بطبيعتها يجب أن تعكس تأثرها بالسياسة كما أن السياسة لابد أن تلقى بظلالها عليها»[41] .

وهنا لابد أن نتذكر والكلام لا يزال للدكتور ربيع «كيف أن النظام الديمقراطى يؤدى إلى ظاهرتين بصعب وجودهما فى النظام الأوتوقراطى أو الديكتاتورى. سوق الثقافة من جانب، وتعدد النماذج الثقافية من جانب آخر»[42] .

ومعنى ذلك أن التغيير الذى ننشده على الصعيد السياسى هو توافر الرغبة لدى زعماء وقادة الدول، ولدى معاونيهم ومن يمتلكون سلطة التخطيط والتنفيذ للسياسات، توافر الرغبة لديهم فى فتح الأبواب الكاملة أمام جميع فراد المجتمع للتعبير عن ذواتهم بحرية فى التعبير وفى الاعتقاد وفى المشاركة السياسية بنحو أو بآخر. ولما كانت تلك المشاركة السياسية هى الأمر الأكثر حساسية بالنسبة لمجتمعاتنا فإنها تحتاج لوقفة؛ فنحن لا نقصد هنا بالضرورة أن يحدث التحول نحو الديمقراطية بصورتها فى المجتمعات الليبرالية الرأسمالية الغربية، وإنما كل ما نقصده هو أنه وفى ظل أى نظام سياسى عربى ترتضيه الدول، والشعوب، ينبغى أن نعمل على إطلاق قدرات الأفراد فى التفكير المستقل وفى التعبير الحر عما يجول بخواطرهم تجاه النهوض بوطنهم.

ولا شك أن ذلك يتطلب إجراء بعض الإصلاحات السياسية الضرورية. وإن لم يكن من بينها بالضرورة تغيير صورة النظام السياسى القائم! فالعمل من قبل القيادات السياسية على توسيع دائرة المشاركة السياسية بين مواطنيهم ضرورة تكفل لدى هؤلاء المواطنين القاعدة اللازمة للانطلاق نحو العمل الجاد المتسم بالانتماء الوطنى والمتشح بالعطاء اللامحدود للوطن وللمنشأة التى يعمل بها. إن حب الوطن والشعور بالانتماء نحوه ككل ونحو المكان أو المؤسسة أو الهيئة التى يعمل بها الفرد ليس مجرد كلام إنشائى جميل، وإنما هو القاعدة والأساس المتين الذى يجعل الفرد يشعر بالمسئولية تجاه وطنه وتدفعه دفعًا للمزيد من العطاء والجهد فى سبيل إعلاء شأنه. ولكى يحدث ذلك لابد أن يشعر المواطن أن كل ما يعمله مقدر من قبل مواطنيه وقيادته السياسية وأن كل ما يطلبه توفره له الدولة، وأن كل ما يجول بخاطره من آراء فى مختلف القضايا الوطنية والعلمية يمكن أن يعلنه بحرية وسيستفيد منه الجميع عبر توافر مؤسسات علمية وسياسية وثقافية تتلقف هذه الآراء المتباينة وتخضعها للمناقشة والحوار والتقييم وتطبق ما يصلح منها لنهضة المجتمع دون أن تتغافل عن الإشادة

بصاحب المقترح أو الرأى ودون أن تغمطه حقه فى الشهرة أو فى الانتفاع بمخترعه أو بفكرته الخلاقة.

إن هذه البيئة السياسية والثقافية المواتية ضرورة لظهور النوابغ والمخترعين والمفكرين القادرين على نقل مجتمعهم نقلة نوعية فى مختلف المجالات. إن الإرادة السياسية والسلطة السياسية الواعية إذن هى الشرط الأولى لوجود هذه البيئة المواتية للنهضة والتقدم. وبدون وجودها ستزداد المجتمعات المتخلفة تخلفًا وستزداد الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة بازدياد التبعية للآخر وبازدياد القابلية للانهيارات الداخلية فى كل المجالات!

2 - إصلاح النظم التعليمية بشكل جوهرى أو تعديل فلسفة التعليم :

إن إصلاح النظام التعليمى يشكل فى اعتقادى شرطًا مسبقًا لأى نهضة أو تقدم منشود؛ فدور التعليم والأسرة المتعلمة ضرورى لتوفير بيئة مناسبة للتقدم. إذ لا يمكن أن نتحدث عن أى صورة من صور التقدم لمجتمع يعيش على الفطرة الحيوانية الأولى.

وفى تصورى كما فى تصور أى مهتم جاد بقضايا التعليم أن النظام التعليمى الجيد قادر بتطوير مضمونه ونظمه وأدواته والغايات المطلوبة منه «أن يدفع بالقيم الصاعدة ويبنيها ويدعمها، وأن يزلزل القيم الهابطة و يزيل أنقاضها» على حد تعبير د. حامد عمار[41].

إذن فالتعليم يشكل بالنسبة لموضوعنا هذا ركيزة أساسية لإزالة القيم الثقافية السلبية، قيم التخلف، ويضع مكانها القيم الإيجابية الخلاقة المبدعة قيم التقدم.

ولكن السؤال من أين يبدأ الإصلاح التعليمى الشامل الذى يقوم بهذه المهمة القومية ويحقق أهداف التنمية والتقدم؟!

بداية لا يمكن أن نتصور نظامًا تعليميًا يستهدف التقدم بدون التركيز

المبدئى على نسف الأمية التعليمية نسفًا وجعل نسبتها فى المجتمع تقترب من الصفر!

إن القراءة والكتابة مهارتان ضروريتان لابد أن يكتسبهما كل فرد فى المجتمع يريد أن ينهض ويتقدم. ولذلك فلابد من أن يبدأ الإصلاح التعليمى بالتركيز على محو الأمية بين أبناء الأمة جميعًا صغارًا وكبارًا. وليس ضروريًا أن يحصل كل الأبناء على الشهادات الدراسية المختلفة. وإنما المهم هو أن يمتلكوا المهارة التى تمكنهم من تلقى المعرفة العلمية بصورها المختلفة من مصادرها الأصلية، من المجلات والكتب عبرالقدرة على القراءة والكتابة. إن هذا يعد شرطًا ضروريًا وبدونه لا أمل فى أن يتكون لدينا ما يطلق عليه العلماء، المجتمع العلمى، المجتمع الذى يتقبل أعضاءه المعرفة العلمية ويتفاعلون معها ويقدرون أصحابها ومبدعيها.

وبالطبع فإنى لا أنكر أن جهودًا كثيرة قد بذلت وتقارير عديدة قد أعدت عبر سنوات وسنوات مضت لتطوير التعليم فى البلاد العربية، ويكفى أن أضرب مثلاً واحدًا على هذا الكم الهائل من الدراسات والتقارير بما حدث فى مصر منذ عام 1974م وحتى مطلع التسعينيات فى مصر وحدها؛ فقد أنشئ فى ذلك العام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ودرس تحسين العملية التعليمية وتطويرها خلال تسع عشرة دورة، أصدر المجلس فيها 19 تقريرًا شملت نحو 180 بحثًا عن تطوير المنظومة التعليمية بالإضافة إلى سبعين بحثًا آخرين شملتها جميعًا موسوعة المجالس القومية المتخصصة[44] . ولا تزال التقارير تعد والتوصيات ترفع إلى الجهات المسئولة والجهات المسئولة فى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر تقرأ وتحاول تنفيذ ما تراه مناسبًا وممكنًا من كل هذه الدراسات والتقارير والتوصيات .

أقول أننى لا أنكر كل هذه الجهود التى من المؤكد أنها قائمة وموجودة باستمرار فى كل قطر عربى وعلى نفس النحو تقريبًا . لكن كل هذه التقارير

والجهود التنفيذية تبقى حبرًا على ورق وتبقى بدون فاعلية لسبب بسيط هو أنها تعد لتصلح فيما هو قائم فعلاً . والحقيقة التى لا بد من مواجهتها هى أن النظم التعليمية القائمة نظم بالية لا تصلح ؛ فالأبنية المدرسية قد أعدت لفصول يجرى فيها تلقين التلاميذ الدرس نظريًا . وهذا كل ما فى الأمر المبنى المدرسى مصمم للتلقين ، والمدرس أو الأستاذ الجامعى قد أعد بطريقة التلقين ولم يتدرب أو يتعود على الإبتكار والإبداع فى طرق التعليم والتدريس، والكتاب المدرسى أو الجامعى قد أعد بنفس الطريقة فهو يكرر ويعيد نفس ما تعلمه صاحبه أو مؤلفه دون إضافة ودون ابتكار أو إبداع ، فهو اجترار لمعلومات سابقة منقولة معادة ومكررة. إذن كيف يمكن أن نتصور حدوث أى تطوير أو تقدم فى النظم التعليمية فى ظل هذه المنظومة البالية التى تدور كلها فى فلك التقليد والتكرار وتعتبر أن الإبداع أو الإبتكار هو خروج على النص ينبغى حذفه ومحاربة المتسبب فيه!!

إن التطوير الذى أتحدث عنه وأراه ضروريًا لتوفير البيئة المناسبة للإنطلاق والتقدم فى المجتمعات المتخلفة ينبغى أن يقوم على عدة أسس أهمها مايلى:

(أ) إعداد الأبنية التعليمية المتطورة القادرة على استيعاب كل من يرغب فى التعليم فى المراحل المختلفة وبالصور التعليمية المختلفة: التعليم العام – التعليم الصناعى – التعليم المهنى بكافة صوره ، التعليم الدينى .. إلخ .. بحيث تتوحد البنية الأساسية لما ينبغى أن يتعلمه التلميذ فى هذه المراحل والصور المختلفة. إذ ينبغى أن تكون هذه البنية التعليمية الأساسية قائمة على أساس إكساب الطالب القدرة على التفكير المستقل والمبدع ، بعد أن تكسبه أدوات هذا التفكير المستقل والإبداع من منهج علمى مبسط فى التفكير ، وتدريبه على كيفية حل المشكلات التى تواجهه بأبسط الوسائل وأسهلها ، إلى إكسابه مهارات تكنولوجية ضرورية كالتدريب على استخدام الحاسب الآلى والإستفادة من أحدث منتجات العصر التكنولوجية فى وسائل التعليم كالتعامل مع شبكة الإنترنت والمعلومات للحصول على أى معلومات

يريدها فى أى فرع من فروع المعرفة العلمية دون اللجوء إلى المعلم والتعود على الحرية الكاملة فى الاستفادة من هذه المعلومات فيما يدرسه من مواد تعليمية ومقررات دراسية .

(ب) التركيز فى التعليم بمختلف مراحله وصوره إذن على مهارات التفكير المستقل المبدع من خلال إكساب التلميذ فى المدرسة أو الطالب فى الجامعة الوسائل والأدوات اللازمة لذلك مثل تعويده على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة المتطورة وتعويده على ملاحقة التطور فيها كما سبق وأشرنا .

وذلك لن يتأتى إلا بتطوير المُعلم ذاته وإكسابه هذه المهارات التى نطلب منه أن يكسبها لتلاميذه . وأن يتم التقويم الدورى لهؤلاء المعلمين بحيث يستبعد بطريقة دورية غير القادرين على متابعة تطوير أنفسهم وتطوير طرق التدريس التى يستخدمونها وأن يستبدلوا بغيرهم ممن يكونون أكثر قدرة على ذلك، وأكثر إلمامًا بأحدث التطورات التكنولوجية فى مجال التعليم المستقل .

(جـ) توفير الإمكانات المادية اللازمة لذلك التطوير ليس فقط فى الأبنية وفى تطوير وإعداد المدرس أو فى توفير المعدات والأدوات التكنولوجية المستخدمة فى العملية التعليمية، وإنما أيضًا توفير الإمكانيات المادية القادرة على إتاحة الفرصة أمام التلميذ أو الطالب فى التعليم المستقل وأقصد بها توفير المكتبات المقروءة والمسموعة والمرئية بكثافة فى المدارس ودور العلم المختلفة وفى الأحياء والقرى والمدن بشكل يوفر البيئة المناسبة للطالب أن يقرأ أو أن يتعلم أينما اتجه وأينما حل. فالمدرسة ليست وحدها القادرة على كل شىء. بل المكتبات وتوافرها فى كل مكان ضرورة. وكذلك توفير الإمكانيات المادية التى تتيح للمدرسة وللطالب أن يخرجا على المألوف فى إكساب الطالب المعلومات دون الاعتماد فقط على التلقين ، وبمعنى آخر من الضرورى أن لا يقتصر الأمر على تلقين المعلومات للطالب داخل الفصل، وإنما ينبغى أن يتدرب على اكتشاف ومعرفة المعلومات بنفسه عن طريق الرحلات العلمية المختلفة إلى حدائق الحيوان، ومتاحف العلوم، وزيارة الآثار التاريخية.. إلخ..

إن هذه الوسائل غير التقليدية ضرورية ليس فقط لتنمية قدرة التعلم المستقل عند الطالب وإنما أيضًا ليرتبط الطالب ببيئته ويتعود الانتماء إليها والتعرف على مشكلاتها بشكل مباشر وعلى التفكير فى حلها بشكل مستقل ومبدع.

(د) إذا كان ذلك الذى قدمناه يتعلق بتطوير المعلم وطرق التعليم وأدواته وتوفير الإمكانيات اللازمة لكل ذلك، فإن ما يتبقى هو تطوير مضمون أو محتوى المقررات الدراسية التى يدرسها الدارسون فى المراحل التعليمية المختلفة. والحقيقة أن هذه فى اعتقادى هى أصعب نقطة لا لأن التحدى الذى يواجهه من يقومون بالتطوير أكبر أو أشد، بل لأن ذلك قد يصطدم فى أحيان كثيرة بالتوجهات السياسية للأنظمة السياسية فى البلاد المختلفة لأن الشائع والمعروف أن كل دولة تتعمد تربية وتعليم أبنائها من خلال مضامين دراسية تتوافق مع تلك الأنظمة السياسية بصورها المختلفة. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تربى أبناءها على قيم تربوية معينة تحترم النظام الديمقراطى فى السياسة، والحريات الاقتصادية فى الاقتصاد، كذلك تتعمد المجتمعات الشيوعية أو الاشتراكية تربية أبناءها على احترام نظامها السياسى الشمولى، وعلى احترام نظام الاقتصاد الموجه والشمولى أيضًا. وهكذا.

وفى الحقيقة أن هذا الإطار العام للربط بين النظام السياسى القائم فى بلد ما، وبين النظام التعليمى فيه لا أحد يملك رفضه كلية، لأن فيه بعض الإيجابيات المطلوبة، إذ إن جزءًا من الانتماء للوطن يقوم على احترام نظامه السياسى كما يقوم على احترام منظومة المعتقدات والقيم السائدة فيه.

لكن ما حدث من تطور فى وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أصبح حائلاً يحول دون أن تنغلق أمة ما على نفسها، أو يتربى شعب ما على مبادئ معينة قد تكون غير صالحة أو لا تتلاءم مع القيم العالمية السائدة وخاصة فى مجالات السياسة والعلم والاقتصاد. فإن لم نبادر نحن بفتح النوافذ والاستفادة من كل آليات ووسائل التقدم الحديثة وتدريب الأبناء عليها دون خوف، فإنها

ستفتح أمامهم رغم أنفنا وعبر تلك الوسائل نفسها وتتعدم أمامنا فى هذه الحالة فرصة توجيههم التوجيه الأمثل للاستفادة من تلك الوسائل والمعلومات الحديثة بما يتلاءم مع قيمنا ومعتقداتنا وبما لا يخل بالتوازن العقلى والنفسى لهؤلاء الأبناء تجاه العصر الذى يعيشون فيه .

ولذلك ينبغى أن تخلو مضامين المقررات الدراسية على هؤلاء الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية من أى معوقات تعوقهم عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة فى التعلم واكتساب المهارات والمعلومات . بل ينبغى على العكس من ذلك أن تشتمل هذه المقررات على الحض على الاستفادة من كل ذلك وإن كان علينا فقط أن ندربهم على ترشيد هذه الاستفادة بما يتوافق مع معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة.

كما ينبغى أن تتضمن هذه المقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ، والاجتماع، والمنطق والفلسفة وتاريخ العلوم المختلفة، حوارات تكشف عن الرأى والرأى الآخر، وتوضح للدارس ما يقال عنا من دعاوى فارغة وكيفية التعامل مع هذه الآراء والدعاوى وكيفية الحوار مع أصحابها. إن تقديم الحقائق كمسلمات ثابتة لا تقبل النقاش أو الجدل حسب وجهة نظرنا لم يعد الأسلوب الأمثل أو المقبول فى ظل المتغيرات المعاصرة، لأن ما أتجنب إثارته أمام الدارس يمكنه أن يعرفه من مصادر أخرى وحينئذ سيكتشف القصور والنقص فى ما علّمته إياه ولن يكون قادرًا حينئذ فى أغلب الظن على الحوار مع هذه الآراء المخالفة!

(هـ) إن تطوير النظم التعليمية العربية فى الأسلوب والأداء والمضامين والأهداف بما يتيح حرية التفكير والتحصيل والقدرة على التعامل مع تعدد الآراء والتفاعل معها والإبداع فى ظلها. كل ذلك ينبغى أن يواكبه تطوير نظم التقييم والامتحانات . فلم يعد مقبولاً أو مستساغًا أن تتطور طرق التدريس والمحتوى الدراسى دون أن تتطور نظم التقييم والامتحانات، فكما أتحنا الحرية فى التفكير والتعلم والحوار للدارس وللمدرس فإنه من الضرورى أن

تتاح أمام المعلم حرية أكبر فى تقيم أداء التلميذ، وفى اكتشاف نواحى تفوقه ونبوغه وأن تتاح أمام المدارس والجامعات حرية أكبر ى فض مغاليق كل المعوقات التى تقف أمام الحد من حرية انتقال التلميذ أو الطالب إلى الفرقة الدراسية الأعلى التى تتناسب مع ما استطاع تحصيله . وأن يتم ذلك فى إطار من الموضوعية العلمية والجدية لا فى إطار من الفساد والرشوة والمحسوبية كما هو حادث الآن بصورة أو بأخرى فى ظل كل تلك القيود البيروقراطية الظاهرية القائمة!

إن جرأة التطوير مطلوبة فى تطوير النظم التعليمية طالما نجحنا فى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وجرأة التطوير ينبغى أن تبدأ بعد أن تتوفر الشروط الأساسية المطلوبة لذلك من مبنى مدرسى معد حسب هذه الأهداف، ومن مدرس أو معلم جامعى قادر على تحقيق هذه الأهداف، ومن مقررات دراسية مرنة ومتطورة وقابلة للتعديل والتطوير المستمر، ومن نظم للامتحان والتقييم لا تقف عائقًا أمام نبوغ النابغين وتقتل فيهم ملكة الإبداع، بل تشجعهم على المزيد منه وتكشف مبكرًا هؤلاء النابغين ومجالات نبوغهم ، وتعرف كيف توظفه وتستفيد منه .

3 - دعم البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية :

لقد تبين لنا من قبل أن ثقافة التخلف يغيب فى ظلها تقدير البحث العلمى، ويعيش الناس فيها على ثقافة لاعقلية وغير علمية، وعلى العكس من ذلك تبرز العقلانية والعلمية كأهم سمتين من سمات ثقافة التقدم. وإذا كان تطوير النظم التعليمية سيشكل ركنًا من أركان بناء ثقافة التقدم، فإن التركيز على دعم البحث العلمى والحرص على إطلاق طاقات العلماء بشتى الوسائل وبكافة السبل المتاحة يشكل الركن الثانى من أركان ثقافة التقدم.

إن البحث العلمى وحده هو ما سينقلنا بالضرورة «من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء»[45]، إذ سيجعلنا. «نخرج من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء»[46] على

حد تعبير د. زكى نجيب محمود، فالثقافة العلمية المنشودة تبدأ من أن نقتنع بأن وظيفة اللغة لا تقتصر على وصف الجمال فى الأدب والفن، ولا تقتصر على بناء المذاهب الفلسفية الميتافيزيقية، إنما الأهم من ذلك أن اللغة ينبغى أن تصف الأشياء ذاتها وأن تتحدث عن كائنات العالم حديثًا علميًا يصف ويفسر ويقنن الظواهر الطبيعية بغرض الاستفادة منها وتسخيرها لخدمة التقدم الإنسانى.

ولا يجب أن نستهين بهذه القضية الهامة؛ فنحن أمة تميل دائمًا إلى العيش بين الكلمات ويميل أفرادها إلى الكلام «والرغى» بدون هدف محدد أو بدون الوصول إلى نتيجة محددة بصدد شىء ما. وهذه آفة لا بد أن نتخلص منها لنتحول إلى الاستخدام العلمى للغة، وذلك الاستخدام العلمى للغة فى اعتقادى لن يكون، ولن يشيع بين أفراد المجتمع إلا بالحرص على الثقافة العلمية التى قوامها تشجيع البحث العلمى بمختلف صوره وفى كل المجالات.

ورغم أن الدخل القومى فى بعض البلاد العربية وصل إلى أعلى نسبة بين الدول ذات الدخول المرتفعة، إلا أن إنفاق الحكومات العربية على البحث العلمى «لا يتعدى 0.3 بالمئة»[47]، وبمقارنة بسيطة نجد أن مجموع إنفاق الدول المتخلفة ومنها دولنا العربية بالطبع «لا يمثل أكثر من 1.6 بالمئة من مجموع إنفاق دول العالم على عمليات البحث العلمى وتوظيفه فى تطوير التنمية»[48].

وللقارئ العزيز أن يقدر مدى ضآلة وضحالة اهتمامنا بالبحث العلمى وبتطوير التكنولوجيا فى ثقافتنا العربية المعاصرة! فقد اكتفت بلداننا العربية باستيراد التكنولوجيا الغربية عبر قنوات عديدة على رأسها استيراد الآلات والمعدات الغربية، والاعتماد على الاستشارات الأجنبية اعتمادًا يكاد يكون كاملاً على ما فى هذا وذاك من مخاطر حذرنا منها كثيرًا[49] لأن أبسط مخاطرها هو تكريس التخلف والتبعية لدينا، وجل مخاطرها أننا بذلك نفقد الثقة فى أنفسنا وفى علمائنا وفى مراكزنا البحثية المتطورة رغم قلتها، كما يتهددنا فى ذات الوقت - بكثرة الاعتماد على الآخر فى مجال الاستيراد التكنولوجى - يتهددنا

خطر وأد نهضتنا التكنولوجية وموتها فى مهدها!! مما يزيد الهوة التى تفصل بيننا وبين التقدم الغربى اتساعًا وعمقًا .

إن الاهتمام بالبحث العلمى هو المدخل الصحيح نحو استنبات التكنولوجيا المحلية القادرة على حل المشكلات الواقعية التى تعوق تقدمنا فى مختلف المجالات. والحقيقة التى أود الإشارة إليها أن تبنى إدخال واستنبات التكنولوجيا العربية المستقلة يحتاج إلى قرار سياسى عربى موحد، إذ تحتاج هذه العملية إلى تضافر الجهود العربية جميعًا، فالمسألة ليست فقط مسألة إمكانات بشرية، فالعلماء موجودون بغزارة فى بلاد عربية بعينها كمصر والأردن وسوريا وغيرها، وإنما الدعم المالى اللامحدود مطلوب للإنفاق على هؤلاء العلماء وعلى أبحاثهم وعلى المواد والآلات المطلوبة للبحث العلمى المتطور وهذه تتوافر فى بلاد عربية أخرى كالبلاد النفطية، ولا ضير من أن نستقدم العلماء العرب من الخارج خاصة النابهين والنابغين فى تخصصاتهم حتى يساعدوا فى التأسيس للمشروعات البحثية الكبرى فعلماء من أمثال فاروق الباز وأحمد زويل ومجدى يعقوب مطلوبون لتقديم خبراتهم البحثية ونقل تجارتهم الحية إلى أجيال جديدة من الباحثين العرب[50] .

والحقيقة الثانية التى أود تأكيدها فى هذا الصدد إن عملية تطوير التكنولوجيا العربية المستقلة لا يمكن أن ينفصل عن تطوير البيئة المجتمعية المحيطة بالبحث العلمى كما أشرنا من قبل، إذ ينبغى على حد تعبير د. طيب تيزينى «أن يقودنا الموقف إلى إحداث تطابق نسبى بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من طرف وما يترتب عليها من وضعيات فكرية وأخلاقية وعلمية وسلوكية من طرف آخر»[51] .

إن التقدم والتطوير ينبغى أن يتم بصورة متوازنة ومتداخلة على الصعيد السياسى والعلمى والثقافى والاجتماعى والأخلاقى؛ فلا تقدم علمى بدون حريات سياسية واجتماعية، ولا تقدم ثقافى بدون هذه الحريات. إن سيادة ثقافة

التقدم تستلزم شروطًا موضوعية لابد من توافرها أشرنا إلى كثير منها من قبل. ولعلنا نضيف إلى ذلك ضرورة الاعتماد على الذات فى تبنى هذا النمط الثقافى المنشود حسب ما يتلاءم مع قيمنا وعاداتنا وبما يتوافق مع المشكلات التى تواجهها مجتمعاتنا. فاستيراد التكنولوجيا كاستيراد القيم الأخلاقية والثقافية مرفوض إذا تعارض مع ضرورات البيئة المحلية المستوردة، وإذا لم يتوافق مع معتقدات أبنائها وحاجاتهم الملحة .

أما الحقيقة الثالثة التى ينبغى الالتفات إليها هى «الإدارة الكفء» التى تقود العمل فى تطوير البحث العلمى وفى توفير متطلباته وفى العمل على تسويقه وتعريف كل فئات المجتمع بما يجرى داخل المعامل والوحدات البحثية المختلفة وأهم النتائج والنظريات والمخترعات التى تم اكتشافها والتى يمكن الاستفادة منها فى تطوير سبل الحياة وزيادة الرخاء والرفاة ، وكيفية تلك الاستفادة.

ولا ينبغى أن نقلل من أهمية عنصر الإدارة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. فالإدارة الكفء - على حد تعبير د. أسامة عبد الرحمن - هى الركيزة المحورية للنشاط التنموى فى الدول المتقدمة وهى التى تحقق القفزات السريعة والمتطورة فى الارتقاء بالأداء وزيادة المردود وتعظيم المخرجات.. والاهتمام بتأهيل الإدارة الكفء يفترض ألا يقل عن الاهتمام بتوطين التقنية أو خلق قاعدة للمعرفة التقنية التى تعتبر المنصة الرئيسية إلى آفاق إنتاجية متعددة ومتطورة»[52] .

إن وعينا بالحقائق السابقة أمر ضرورى ويتطلب العمل الجاد فى إطار استراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود وتتكامل فيها الإمكانيات. وتستند هذه الاستراتيجية على عدة مبادئ أعتبرها هى أسس الطريق الصحيح للإنتاج الذاتى للعلم والتكنولوجيا؛ وتتلخص هذه الأسس التى فصلنا الحديث عنها فى بحثنا عن «العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة»[53]. فيما يلى:

(أ) وجوب إنشاء العديد من المراكز البحثية فى مختلف التخصصات العلمية فى مختلف الأقطار العربية للقيام بمشروعات بحثية ضخمة تستهدف حل مشكلات وسد حاجات البيئة العربية كما تستهدف خلق كوادر علمية واعية ومدربة على أعلى مستوى.. ويفضل أن يقوم بالإشراف عليها وعلى تدريب الكوادر الفنية فيها علماء عرب من العقول العربية المهاجرة وهم سيلبون نداء الوطن إذا ما شعروا بجدية العرض، وبتوافر الإمكانيات اللازمة، والمعدات الحديثة. فضلاً عن توافر التقدير الوطنى ماديًا ومعنويًا لإمكانياتهم العلمية ولقدراتهم البحثية العالية التى اكتسبوها نتيجة خبراتهم الواسعة واحتكاكهم واشتغالهم بالمراكز البحثية المتقدمة فى الغرب.

(ب) إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية فى كل فروع العلم. وهذه المراكز ستقوم بمهمة غاية فى الصعوبة والأهمية؛ أما الصعوبة فهى تكمن فى أن على هذه المراكز أن تلاحق أى وكل جديد يصدر فى البلاد المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا وتنقله إلى اللغة العربية حتى يكون فى متناول الباحث والمثقف والقارئ العربى عمومًا. أما أهمية هذه الترجمات فلا تقدر بثمن لأن من شأنها أن تخلق البيئة العلمية المناسبة للتقدم الثقافى والعلمى بنشر الثقافة العلمية باللغة العربية التى يتقنها الناس فى بلادنا فهى اللغة الوطنية التى ينبغى أن نستوعب بها كل ثقافة العصر وعلومه وتكنولوجيته المتقدمة. لقد استوعبت لغتنا العربية من قبل علوم اليونان والهنود والفرس وغيرهم، وقدمت للغرب منذ مطلع نهضته كل العلوم فى ثوبها العربى بصورة أكثر تقدمًا وبإبداعات علمية غير مسبوقة. ولا أقل من أن نصر اليوم على أن تستوعب لغتنا كل علوم العصر حتى نكون قادرين على الإبداع العلمى بلغتنا وحتى ينشأ كل أبناء العربية فى ظل ثقافة علمية عربية.

(جـ) ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربى. فالنظام التربوى والتعليمى والثقافى العربى ينبغى أن يتلاءم ويتوافق مع

الاستراتيجية التى نسعى بمقتضاها لاستنباب واقع علمى جديد وتكنولوجيا متقدمة. ولذلك ينبغى التركيز على تنمية القدرات العلمية والبحثية للطلاب العرب فى المدارس والجامعات وتعويدهم على الاطلاع على الثقافة العلمية عبر دوريات متخصصة وزيارات ميدانية للمراكز البحثية العلمية. وعبر بعث القدوة العلمية فى نفوس وعقول هؤلاء الشباب عبر وسائل الإعلام المختلفة باستضافة كبار العلماء والباحثين واستعراض إنجازاتهم ومكتشفاتهم العلمية فى خدمة وطنهم..إلخ .

4 - إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة :

قد يقول قائل حينما يقرأ عنوان هذه الفقرة: ألم نتحدث من قبل عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! ألم يكن الحديث عن تطوير التعليم وتغيير فلسفته لتصبح فلسفة التقدم حديثًا عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! وألم يكن الحديث عن زيادة الاهتمام بالبحث العلمى ووضع خطة لتحديثه ولنشر الثقافة العلمية حديثًا عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة بدفعها نحو الاتجاه العلمى القائم على احترام العلم واللغة العلمية وتوجيه العقول العربية نحو الإبداع العلمى والتقنى؟! .

وللقائل أقول إن هذه وتلك لم تكن فى اعتقادى إلا مقدمات ضرورية لتأسيس ثقافة التقدم ودفعها داخل شرايين العقلية العربية المعاصر؛ إن تطوير التعليم والبحث العلمى هما الجانب الأكاديمى من عملية إعادة بناء الثقافة العربية. وإذا أضفنا إليهما القضاء على الأمية - أمية القراءة والكتابة لاكتمل الثالوث الضرورى الممهد لظهور ثقافة عربية جديدة. ويبقى السؤال الصعب عن بنية هذه الثقافة العربية الجديدة؟! ذلك السؤال الذى شغل العقول العربية منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة أى منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبًا وحتى الآن. وهو ذات السؤال الذى انقسم إزاء الإجابة عليه المثقفون والمفكرون فى بلادنا إلى فرق ثلاث متناحرة تحت تأثير صدمة اللقاء الحضارى الذى تم

فى تلك الفترة بين الثقافة الغربية الغازية بتقدمها التقنى والعسكرى والسياسى والاجتماعى إلخ.. وبين الثقافة العربية التى كانت قد خمدت تقريبًا بتأثير الجمود الذى عانت منه خلال فترة حكم العثمانيين الأتراك.

لقد احتمى البعض بالتراث وقالوا إن المواجهة الحضارية مع الغرب الاستعمارى لا تكون إلا بأن نتحصن داخل تراثنا الدينى ونعيد إحياء التراث ونتمسك به وهؤلاء هم من عرفوا بالسلفيين أو بأصحاب العودة إلى أصالة الماضى وقد انشعبوا بعد ذلك وحتى الآن إلى فرق عديدة تفوق الحصر منها الأكثر تحررًا ومنها الأكثر جمودًا وبينهما المعتدل. أما البعض الآخر فقد قال إنه لا حل أمامنا لدخول ثقافة العصر والمشاركة فى التقدم العالمى إلا بالانسلاخ عن الماضى والقفز فوقه والدخول فورًا فى ثقافة العصر العلمية وتبنى كل قيم الثقافة الغربية الرأسمالية الحديثة وهؤلاء هم من عرفوا بالعصرانيين أو أنصار المعاصرة. وهؤلاء من انقسموا أيضًا إلى فرق منها الأكثر تحررًا من أى ارتباط بالدين أو بالتراث الإسلامى العربى، ومنها من ربط نفسه ببعض ما فى التراث من عناصر إيجابية و هؤلاء هم المعتدلون الذين اقتربوا من الحد الوسط المنشود!.

أما الفريق الثالث فقد وقف الموقف الوسط بين الأشد سلفية فى الفريق الأول، والأكثر تحررًا فى الفريق الثانى. وهؤلاء لقبوا بالتوفيقيين لأنهم رأوا أن حل المشكلة يتوقف على قدرة العقلية العربية على الأخذ بما فى العصر من قيم ثقافية داعية إلى علمية التفكير وعقلانية الرأى. وفى نفس الوقت قدرتها على إحياء التراث بما فيه من قيم إيجابية خلاقة داعية إلى نفس ما تدعو إليه الثقافة الغربية المعاصرة وهى قيم العقلانية والتفكير العلمى أيضًا[54].

ولا يزال الجدل بين أنصار هذه الفرق الثلاث دائرًا بشكل أو بآخر حتى اليوم فيما يعرف بمشكلة الأصالة والمعاصرة. ولا تزال الحلول المطروحة من الفرق الثلاث تطرح على الساحة الفكرية ويلقى كل منها الترحيب ويكتسب الأنصار الجدد .

والحقيقة أنه قد آن الأوان فى اعتقادى لتجاوز هذا النقاش والجدل على هذا النحو التصارعى بين حلول ثلاثة لمشكلة فرضتها علينا ظروف اللقاء الحضارى الحديث بين الحضارة الغربية بما فيها من تقدم، والحضارة العربية الإسلامية بما كان عليه حال أبنائها من جمود وتخلف. إن إبراز المواجهة الحضارية بين الثقافتين الغربية والعربية الإسلامية على هذا النحو التصارعى ليس هو الحل الأمثل، كما أن دخول المثقف العربى بالضرورة حلبة الصراع كواحد من المنتمين إلى تلك الفرق الثلاث أصبح أمرًا عجيبًاحقًا .

فالحقيقة التى ينبغى أن يدركها الجميع سواء انتموا إلى هذا الفريق أو ذاك بعد مرور أكثر من مائة وخمسين عامًا من الجدل الدائر بين أنصار الآراء الثلاثة المتصارعة، أن الإشكالية التى يتصارعون حولها إشكالية زائفة ومصطنعة ولم يكن ينبغى أن تأخذ كل هذا الجدل طوال هذه الفترة بكل هذا العنف وبكل هذه الأسلحة السجالية وغير السجالية أحيانًا!

فلقد كان اللقاء الحضارى بين الغرب والشرق ضرورة، وكان الصدام فى بداية هذا اللقاء ضرورة، وكانت المفاجأة التى فوجئ بها أبناء الشرق العربى والإسلامى ضرورة، ولكن مع كل ذلك لم يكن من الضرورى أبدًا أن يُحدث كل ذلك هذا الشرخ العميق بين مثقفى الأمة ولم يكن من الضرورى أن يفقدوا الثقة فى أنفسهم إلى هذا الحد الذى جعل البعض منهم يقفز فوق الحاضر ليعيش فى الماضى ليحلم بأن يكون المستقبل مجرد إعادة لشريط الماضى!.

ولم يكن من الضرورى بنفس القدر أن يفقد البعض الثقة فى أصالتهم الحضارية وفى قدراتهم الذاتية على المشاركة والإبداع المستقل فى ركب التقدم والحضارة، لدرجة أن ينسلخوا تمامًا عن تراثهم وتاريخهم متمنين أن يقطعوا أى صلة لهم به فيصبحوا بعد ذلك غربيين شكلاً وموضوعًا، تاريخًا وثقافة، علمًا وفلسفة، أخلاقًا وسلوكًا.. إلخ!!.

كما لم يكن من الضرورى أن يحاول البعض الآخر التوفيق بين رأى هؤلاء

وآراء أولئك لأن بالتوفيق التلفيق بعينه؛ فالعقل وعاء تنساب فيه الأفكار متداخلة غير متناقضة وغير متصارعة أو هكذا ينبغى أن يكون . والتوفيق الذى يدعو إليه التوفيقيون أشبه بالدعوة إلى أن يعيش الإنسان بثقافتين متجاورتين فيتصرف وفقًا لهذه مرة، ويتصرف وفقًا للأخرى بحسب ما يمليه عليه الموقف، فإن دخل المعمل فهو يدخله بالعقلية الثقافية الغربية العلمية، وإن دخل المسجد دخله بالعقلية العربية الإسلامية المسلمة بالغيب والمؤمنة بالله وبالحياة الأخرى!.

إن الدعوة التوفيقية إذن دعوة إلى أن يعيش المرء الصراع مع نفسه دائمًا. وهى دعوة سببت الكثير من الارتباك فى الواقع الثقافى العربى نظرًا لأنها هى الدعوة التى لاقت رواجًا وانتشارًا. ولا تزال هذه النزعة التوفيقية هى السائدة وهى التى يحاول المثقفون فى الأغلب أن يتعاملوا بمقتضاها مع واقعهم الحياتى والفكرى فيعيشوا التناقض والصراع على مستوى الفكر والواقع معًا .

ولقد أحسن علماء الاجتماع صنعًا حينما أخضعوا فى أبحاث كثيرة المثقف العربى للدراسة وخاصة فى علاقته بالثقافة الغربية، فوجدوا النتيجة الحتمية لذلك الصراع الذى يعيشه هذا المثقف، إنه المثقف الذى يعيش الازدواجية؛ الازدواجية على مستوى اللغة، الازدواجية على مستوى الثقافة والفكر، الازدواجية السلوكية والاجتماعية.. وهذه الازدواجية هى التى تجعله يفقد الارتباط بالتقاليد والعادات التى نشأ عليها وتربى فى حضنها، وتجعله يفقد الارتباط بواقعه. كما تجعله يعيش بعقلية الأسير المغترب الفاقد الصلة بجماهير وطنه وبمشكلاتهم . إنها الازدواجية التى تجعله مريضًا بالاضطراب والتشوش الفكرى كما تجعله مضطربًا سلوكيًا وأخلاقيًا[55]. وتكون النتيجة النهائية لكل ذلك أن تضعف فاعلية المثقف فى مجتمعه، وبدلاً من أن يقود مجتمعه إلى حياة جديدة بفكر جديد وبثقة فى النفس قادرة على تخطى الصعاب وحل المشكلات، بدلاً من ذلك ينزوى ا لمثقف ويهمش نفسه بنفسه باعتباره غير قادر على أن يؤثر فى المجتمع، وغير قادر فى نفس الوقت على أن يتعايش مع أفراده العاملين فى صمت ودأب!!

وقد رصدت الدراسات الاجتماعية بعض النتائج الإيجابية لعلاقة المثقف العربى بالغرب، حيث إن تلك العلاقة - رغم ما ترتب عليها من ازدواجية ونتائج سلبية - قد أسهمت فى إثراء الرصيد الثقافى وأوجدت فئة جديدة من المثقفين عرفت بفئة المثقفين المحدثين، كما أسمت فى وجود دافعية إلى التغيير[56]. والحقيقة أن هذه النتائج الإيجابية ليست إيجابية على طول الخط لأن منها ما هو مدعاة لتكريس التغريب والتبعية بين هؤلاء المثقفين الذين تأثروا - على ذلك النحو الذى رصدته الدراسات الاجتماعية - بالثقافة الغربية!

خلاصة القول إننى أرى أن صياغة إشكالية اللقاء الحضارى على النحو السابق وانقسامنا إزاءه إلى هذه الفرق الثلاث المتناحرة لم يعد مقبولاً ولم يكن يصح أن يأخذ من المثقفين العرب كل هذا الوقت وكل هذا السجال الفكرى، فالإشكالية كما قلت زائفة وتضخيمها وتوصيفها على هذا النحو الذى تمت به سبب الكثير من المشكلات والنتائج السلبية التى عانت منها الثقافة العربية ولا تزال تعانى منها نتيجة انشغال قادتها بالجدل حول أى تلك الحلول أفضل وأيها أكثر ملاءمة؟!

فالحقيقة التى أراها واضحة أمامى هى أن أى فرد ينتمى إلى أى حضارة ذات تاريخ عريق. إنما هو أولاً ابن لهذه الحضارة وورث بلا شك كل ما قدمته هذه الحضارة من إنجازات ، وكل ما حملته إلى العالم من ثقافة ذات سمات محددة، وهو ثانيًا ابن للعصر الذى يعيشه وولد فيه . ومن ثم فهو سيتربى تلقائيًا أو ينبغى أن يتربى تلقائيًا على أن يتفاعل داخله هذا وذاك. أى أنه يحمل حضارته التاريخية بين جنباته وفى ثنايا نفسه ومنحنيات عقله ، كما أنه لا بد وأن يتلقى ثقافة العصر الذى يعيشه بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات فيتزاوج الاثنان داخل عقله ونفسه ليكون بصورة تلقائية ابن تاريخه العريق وابن عصره الذى يعيشه فى آن معًا.

إن تصوير هذا اللقاء الحضارى داخل الفرد على أنه لابد سيأخذ صورة

الصراع هو الخطأ بعينه . إن تهويل الأمر وتحويله على أنه صراع بين الماضى والحاضر، بين قيم متخلفة وقيم جديدة متقدمة، بين تراث غابر عفى عليه الزمن، وحضارة معاصرة فتية ذات ثقافة جديدة هو ما ساهم فى وجود هذه الازدواجية على مستوى الوعى الفردى والجماعى فى فكرنا العربى المعاصر!.

لقد كان فى بعض البلدان العربية وخاصة فى مصر بوادر لنهضة ذاتية يكتشف الناس وعلى رأسهم الفقهاء والمشايخ وبعض المثقفين بعض معالمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية شيئًا فشيئًا، وكان يمكن لهذه النواة الحضارية الجديدة أن تنقسم وتنمو وتتكاثر فى التربة التى كانت مؤهلة وصالحة تمامًا لنموها لولا أن أجهضتها الحملة الفرنسية الغازية من ناحية[57]، وتشكل الوعى السطحى الزائف لدى العرب من ناحية أخرى بأن الحداثة والتحديث لن يكونا إلا بالقطيعة مع التراث والدخول مباشرة إلى العصر عبر بوابة الثقافة الغربية. أو احتمائهم بدينهم وقيمهم التراثية رافضين الاستفادة من هذه الثقافة الغربية رغم ما فيها من عناصر التقدم التى التمسوها بحجة أنهم غزاة مستعمرون يواصلون مهمة الحملات الصليبية على البلاد الإسلامية!!.

وقد زاد الطين بلة ما ساهم به المثقفون والمفكرون العرب فى تضخيم الأمر على النحو السابق الإشارة إليه فيما عرف بمشكلة «الأصالة والمعاصرة»، وبروز هذه الازدواجية المفتعلة التى لا نزال نعانى منها حتى اليوم .

إن الحقيقة الناصعة التى أراها أنها ازدواجية مفتعلة مبنية على صراع كان ينبغى ألا نؤججه أو نضخمه. لأنه مع مرور الوقت كان الإنسان العربى مؤهلاً لأن يتفاعل مع ثقافة العصر بكل عناصرها الإيجابية دون أن يفقد ذاتيته وهويته العربية الإسلامية.

إن من المستحيل فى اعتقادى أن يبنى أحدنا تحليلاته واستنتاجاته خارج تلك البديهية التى أشرنا إليها؛ فنحن عرب متدينون ، ونحن فى نفس الوقت نعيش عصر حضارة جديدة علمية تكنولوجية لابد أن نتفاعل معها شئنا أم أبينا.

فهذه البديهية تفرض علينا شروطًا معينة لإعادة بناء ثقافتنا العربية بعيدًا عن ازدواجية «الأصالة والمعاصرة»، ازدواجية «التراث والحداثة» أو بمعنى أدق ازدواجية «القديم والجديد». فلا حضارتنا الإسلامية حضارة قديمة، ولا الحضارة الغربية بالنسبة لحضارتنا العربية - الإسلامية حضارة جديدة تمامًا!!

فالحضارة العربية - الإسلامية فيها كل العناصر الحية - الفاعلة التى أسهمت بمقتضاها فى تطوير الحضارة الغربية وفى نقلتها النوعية فى مطلع العصر الحديث. ومن ثم فإحياؤها فى نفوس أبنائها ضرورة يفرضها التاريخ الذى يحمله العربى على ظهره وبين جنباته وتفرضها ضرورة أن هذه الحضارة ودرتها الدين الإسلامى هى جوهر هويته . وفى ذات الوقت فإن هذا الإحياء لا يتعارض مطلقًا مع أن يكون الإنسان العربى - المسلم متلقيًا لحضارة عصره وتكنولوجيتها المتقدمة دون إحساس بالدونية أو الخوف من أن تمحو هويته أو أن تغزو ثقافته الأصيلة فتجمدها أو تلغيها . فلا الثقافة أو الحضارة الإسلامية ممكن أن تمحى من ذاكرة أو من وعى أبنائها، ولا الحضارة أو الثقافة الغربية بقادرة على أن تكون بديلاً عنها فى نفوس هؤلاء الأبناء!!

ولعل القائل يوقفنا هنا عن الاستطراد ليتساءل ويقول: إذا كان ذلك كذلك فلا يزال السؤال الذى طرحناه منذ البداية دون إجابة حتى الآن وهو : ماذا عن البنية التى تراها للثقافة العربية الجديدة وكيف تتحقق هذه البنية الجديدة بعيدًا عن تلك الحلول والمجادلات الدائرة بين دعاة الأصالة ودعاة العصرانية ودعاة التوفيق .

إن الإجابة على هذا التساؤل الصعب فى ظاهره، أسهل فى اعتقادى مما يضخمه المضخمون ومما تلوكه الألسنة ويخوض فيه الكاتبون! فلا جديد سنطرحه على الثقافة العربية المعاصرة. ولا معجزة سنلقى بها فى أفق العقلية العربية. وإنما كل ما نطرحه فى هذا الصدد أمر أن يتكاملان ويتفاعلان فى الثقافة العربية وفى عقلية أبنائها إذا ما عملنا من أجلهما بجدية ومثابرة وبدون

فذلكة لفظية أو مماحكات نظرية كثيرة. إنهما (1) إحياء لا محدود لكل عناصر التراث العربى الإسلامى (2) نقل أو ترجمة فورية لكل ما يقدمه الغربيون من إبداع ثقافى أو علمى .

(أ) الإحياء اللامحدود لعناصر التراث الإسلامى :

أما الإحياء الذى نعنيه لعناصر التراث والحضارة الإسلامية، فهو الإحياء الشامل الذى نترك فيه الحرية كاملة للمحقق وللباحث لأن يتناول النصوص التراثية بالتحليل والنقد، وأن يطرح ما يشاء من تصورات حول قراءته الخاصة لأى فرع من فروع التراث الإسلامى سواء كان علومًا دينية أو علومًا إنسانية أو علومًا طبيعية ورياضية. فلا قداسة إلا للنص الدينى. وما عدا ذلك قابل للمناقشة والحوار، قابل لأن نأخذ به وفق مقتضيات عصرنا وقابل لأن نتجاوز عنه وننحيه جانبًا باعتباره معوقًا للتقدم أو يمثل عبئًا ضبابيًا يعوق الرؤية ويمنع الانطلاق. فالتاريخ الإسلامى ملئ بصور المجد والعظمة بمثل ما فيه من عناصر الفساد واستغلال النفوذ. وعلى المؤرخ المسلم حينما يتأمل التاريخ الإسلامى أن يعامل من فيه من شخصيات الخلفاء والعلماء والقادة العسكريين وغيرهم معاملة البشر، فالإنسان يخطئ ويصيب، يصلح وقد يفسد، يحب وقد يكره.. إلخ ليس هناك الإنسان المعصوم من الخطأ فى التصور أو فى السلوك باستثناء الأنبياء والرسل.

ونفس الشىء بالنسبة للعلماء والمفكرين المسلمين، فهم قد أصابوا كما أخطأوا، ونجحوا فى نقل التراث العلمى والفلسفى لليونان وهضموه وتجاوزوه وأضافوا إليه. نعم! لكنهم أيضًا ليسوا معصومين عن الخطأ فقد أخطأوا الترجمة والتفسير والشرح أحيانًا، وأخطأوا فى تصوراتهم ونظرياتهم العلمية والفكرية أحيانًا أخرى. فلقد قاموا سواء أصابوا أم أخطأوا برسالتهم الحضارية على خير وجه . وليس علينا أن نعاملهم معاملة ا لمعصومين من الخطأ الذين يقولون الصواب دائمًا. ولا يستثنى من ذلك حتى علماء الدين الإسلامى فى ظل العصر الذهبى للإسلام . فقد قدموا اجتهادات صائبة وتفسيرات عبقرية للنص

الدينى فى إطار عصرهم وفى إطار حاجات ومتطلبات هذا العصر. وليس علينا الآن أن نعامل تفسيراتهم واجتهاداتهم على أنها اجتهادات أو تفسيرات نهائية، فتفسيراتهم وشروحهم واجتهاداتهم محدودة بحدود عصرهم وبحدود ثقافة وأدوات هذا العصر، إنهم قد فسروا المطلق فى حدود النسبى! وعلينا أيضًا أن نقوم بنفس الدور فى حدود عصرنا ومتطلباته وأدواته وأن لا نتجمد عند أى تفسير أو عند أى شرح مهما علا شأنه وعلت منزلة صاحبه!.

إن الإحياء اللامحدود الذى أعنيه قد تتراكم فيه تحقيقات وشروح وتفسيرات لكتب تراثية أو لقضايا قد لا يكون الوقت مناسبًا لإحيائها وقد يكون منها ما يعوق التقدم؛ فكم من كتب تنتشر الآن عن عذاب القبر وعن الجن وعن أهوال يوم القيامة إلخ.. إنها تبعث بلا شك على الخوف والترقب وعدم الفاعلية الدنيوية فى نفس قارئها. ولكن سرعان ما يكتشف القارئ الواعى أن هذه غيبيات لا ينبغى أن ننشغل بها فتلهينا عن العمل الجاد فى الحياة، ذلك العمل الذى تحض عليه كل النصوص الدينية فى القرآن والسنة النبوية. إن الإيجابى سيطرد تلقائيًا السلبى والمعوق. وكلما ارتقت قدرات الفرد المعرفية بازدياد الوعى والقراءة كلما اكتشف الثمين وعمل به، وبُعد عن الغث ورفضه وتنازل عنه .

إن التفاعل الإيجابى بين ما تقدمه الحضارة الغربية الحديثة من أدوات عصرية للفهم والتأويل والبحث العلمى والتكنولوجى، وبين ما يقرأه القارئ فى تاريخه وتراثه الدينى والعلمى والفكرى، سيترتب عليه فى النهاية بلورة ثقافة جديدة ليست هى بالضبط ما حملته إلينا الثقافة الغربية، وليست هى بالضبط الثقافة التراثية العربية الإسلامية. وإنما هى ثقافة تزاوج بين الاثنين، فهى ثقافة دينية - إسلامية تتشكل بموجبها هويتنا وسلوكنا الأخلاقى والاجتماعى، وهى ثقافة علمية تحرص على إطلاق حرية البحث العلمى والوصول إلى أرقى درجات الكشوف العلمية والتكنولوجية .

إن النبوغ والتقدم فى ظل هذه الثقافة سيتضمن تلقائيًا «علاقة جدلية بين

الخصوصية والكونية» على حد تعبير عبد الله العروى[58]، ومحمود أمين العالم[59] أو سيتطور تلقائيًا بناءً على هذه العلاقة الجدلية الفعالة بين ثقافة الذات بما تحمله من هوية حضارية مستقلة، وثقافة «الآخر» بما تحمله من قيم علمية وبحيثة إيجابية وقادرة على التقدم باطراد .

وقد يعود القائل هنا إلى التساؤل: إن ما تدعو إليه من إحياء لا محدود لكل الكتابات التراثية قائم بالفعل وهو الذى قاد إلى ما نراه من ظواهر ساد فيها الظلاميون وظلم فى إطارها الإسلام الصحيح واتهم فى ظلها المسلمون بأنهم متخلفون وضد التقدم... إلخ؟!

ولهذا القائل أقول: إن هذه الإحياء الذى تشهده نتيجة لعوامل كثيرة قد اقتصر فى الجزء الأكبر منه على تلك الكتابات التى تركز على الغث دون الثمين، وتركز على تسييس الدين غافلة عن الأبعاد الأخرى، ومن ثم كان ما تراه من ظواهر وصفت «بالتطرف» و«الانحراف»، ولكنها مرحلة ينبغى أن نتجاوزها بنشر كل عيون كتب التراث؛ إذ إن معظم هذه الكتب وخاصة العلمى والفكرى والمنطقى منها لا يزال حبيس بعض المكتبات الغربية دون أن يلقى يد العناية من المحققين والباحثين عن درر الحضارة الإسلامية!. إن ترك الساحة لمن يتخذون من الدين أيدلوجية ليصلوا إلى حكم البلاد الإسلامية أو لزعزعة استقرارها هو ما جعل التركيز على تحقيق كتب التراث الإسلامى يقل، بينما المفروض أن يكون العكس هو الصحيح!! فما حقق حتى الآن من أهم كتب التراث الإسلامى العلمية فى مختلف التخصصات ضئيل ضئيل إذا قيس بالموجود منها فعلاً فى المتاحف والمكتبات فى كل أرجاء العالم .

إن تحقيق هذه الكتب العلمية والمنطقية والفلسفية على أوسع نطاق، والعمل على نشرها فى طبعات متنوعة وشعبية، والعمل على شرحها وتحليلها بالطريقة التى قام بها رواد الفكر العربى المعاصر وعلى رأسهم د. زكى نجيب محمود وخاصة فى كتابيه «المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى» و«تجديد الفكر العربى».

أقول إن هذا التحقيق والنشر والتحليل والشرح للكتب التراثية سواء الدينية أو العلمية أو الفكرية من شأنه أن يكشف عن أن التراث الإسلامى والفكر الإسلامى والدين الإسلامى والعلوم الإسلامية هى دعوة للتقدم، وبها معظم العناصر الإيجابية الحديثة والمعاصرة لثقافة التقدم. أو أنها على الأقل ليست بأى شكل من الأشكال ضد أى عنصر من عناصر ثقافة التقدم كما حددناها فيما سبق. ومن شأنه أن يضع الإنسان العربى أو المسلم المعاصر فى تحدى مع نفسه؛ فإن كان حقًا ممن ينتسبون إلى هذا التراث الحضارى، فعليه أن يكون إيجابيًا وفعالاً وصانعًا للتقدم كما كان أجداده. وعليه أن يتحاور ويتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى، وأن يتفاعل معها ذلك التفاعل الإيجابى الخلاق بمثل ما فعل هؤلاء الأجداد مع التراث الحضارى للأمم الأخرى المتقدمة فى عصرهم.

إن التحدى هنا ليس واحدًا من اختيارات علينا أن نختار من بينها، وإنما هو أمر مفروض علينا وينبغى بحكم تاريخنا الحضارى وبحكم منطق الأحداث أن نقبل التحدى ونعمل على الاستجابة له بشكل يتناسب مع ما نملكه من دين يدعو إلى العقلانية وعلمية التفكير ويدعو إلى رفاهية الإنسان، ويتناسب مع ما نملكه من قيم إيجابية حاضة على العمل والجدية فيه وعلى الأخلاق الفاضلة التى يتوازن فى اطارها تحقيق مطالب الجسم مع مطالب العقل والنفس والروح.

(ب) الانفتاح التام على الثقافة الغربية المعاصرة:

إن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة لا يتوقف عند حد إحياء التراث وخاصة عناصره الإيجابية الباعثة على التقدم والداعية إلى الأخذ بأسبابه والراسمة لطريق تحقيقه فى مختلف المجالات. وإنما ينبغى فى ذات الوقت وبنفس القدر من الجرأة أن ينفتح العقل العربى على تلقى نتاج مختلف الثقافات المعاصرة دون خشية الوقوع فى براثنها أو الذوبان فيها. فطالما تملك موروثًا حيًا ملهمًا قويًا، لا خوف عليك من الذوبان فى الآخر أو فقدان ذاتيتك فى ذاتيته؛ فالذوات الفكرية والحضارية تتقابل وتتفاعل وتتزاوج وتتلاقح على مر العصور

دون أن تفنى ذات حضارية قوية فى ذات حضارية على نفس المستوى من الصلابة والقوة. هكذا تعلمنا من دراسة تاريخ الحضارات، وهكذا تنبئ حكمة فلسفة التاريخ .

إن نقل عيون الثقافة المعاصرة من آداب وعلوم وتكنولوجيا إلى اللغة العربية كما سبق أن أكدنا مسألة ضرورية لاستنبات آليات التقدم الغربية فى البيئة الثقافية العربية .

وقد يقول القائل هنا : ألا يتعارض ذلك مع ما قلناه عن الهوية المستقلة للثقافة العربية على اعتبار أن نقل التراث الغربى معناه الاتجاه نحو التغريب وتكريس التبعية ؟!

وللقائل السائل أقول : إنه لا تعارض بين المحافظة على ذاتية ثقافة ما وعلى قدرتها على الإبداع المستقل، وبين الاستفادة من منجزات الحضارات الأخرى وخاصة إذا كانت أكثر تقدمًا وأكثر حداثة. إن التغريب فى حقيقة الأمر لا يحدث نتيجة ترجمة إبداعات الغربيين الثقافية عامة والعلمية خاصة، وإنما يأتى نتيجة انبهارنا بما ننقل وحرصنا على أن نتلون ونتشكل تشكلاً ظاهريًا وفقًا له لغة واصطلاحًا ومضمونًا .

إن الترجمة ، ترجمة الثقافات والعلوم الوافدة لا تشكل خطرًا فى حد ذاتها. فالخطر لا يأتى من الوافد إلا بقدر ما يتفاعل معه الملتقى تفاعلاً سلبيًا، فترجمة الثقافات الأخرى، وترجمة علوم الغرب ونقل ما ينتجه من تقنية متقدمة فى شتى المجالات أمر ضرورى ومطلوب لنهضة الداخل وتحديث الجامد وتطوير المتخلف وبعث الحياة فى الخامل والخامد.

وقد يكون السؤال هنا: هو كيف يتم ذلك؟! أيتم بتقليد المنتج الغربى أم يتم باستيراده أم يتم بالاعتماد على الاستشارات الأجنبية فى مختلف المجالات؟!

وبالطبع فقد سبق ورفضنا كل تلك الوسائل؛ فالتقليد والمحاكاة لاتعد

إبداعًا ولا يمكن بمقتضاها أن نستوعب أو بالأحرى أن نبدع. بل على العكس فالتقليد هو الذى يكرس التبعية ويزيد المتخلف تخلفًا، وكذلك الاعتماد على الاستيراد أو الاستشارات الأجنبية فهى جميعًا تنمى التخلف وتزيد درجته فى البلدان الساعية إلى النهضة والتقدم؛ فالمقلد لا يمكن أن يصل يومًا إلى درجة الإبداع الذاتى، لأنه دائمًا ينتظر ما يسفر عنه تقدم الآخر وأحدث ما ينتجه حتى يمكنه تقليده فيما أبدع أو أنتج . ومن ثم فهو يتجمد عند حد التقليد دائمًا.

أما استيراد التكنولوجيا أو الاعتماد على منتجيها كمستشارين لمصانعنا وجامعاتنا ومزارعنا .. إلخ فهو عين الخطر والخطأ لأن العلماء الأجانب الذين يُستعان بهم «غالبًا ما ينظرون إلى التكنولوجيا المتاحة لهم على أنها الأكثر تفوقًا. وعلى ذلك فهم يحضرونها فى صفقات إجمالية إلى بلدان تختلف اختلافًا كبيرًا عن بلدانهم دون إخضاعها للتعديلات الضرورية مما يؤدى إلى فشلها فى أداء مهمتها». وتلك شهادة حق من أحد الخبراء اليابانيين عن تجربة اليابان مع الخبرة الأجنبية[60] .

ولعل قائلنا يقول : إذا لم يكن يتم بذلك، فكيف يتم إذن؟!

إنه يتم بنظام تعليمى منفتح يركز على الوسائل والمناهج التى يتم بها استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية والتدرب على كيفية الاستفادة منها وتوظيفها فى حل المشكلات المحلية أيًا كان المجال العلمى الذى تنتمى إليه وفى هذا نجد أنفسنا نعود إلى ما سبق أن أشرنا إليه، فثقافة التقدم تبنى على أساس؛ نظام تعليمى جاد وجيد وواعى بمتطلبات العصر وكيفية الاستفادة من كل الوسائل التكنولوجية المتاحة، ودعم كامل ولا محدود لمراكز البحث العلمى فى مختلف التخصصات .

ويتواكب مع هذين الأساسين كما أشرنا سابقًا أيضًا نشر الثقافة العلمية على أوسع نطاق ممكن وبمختلف الوسائل بين أفراد المجتمع بعد محو أميتهم الأبجدية وتعويدهم على القراءة والاطلاع وإتاحة كل مصادر المعلومات أمامهم وبأرخص الأسعار.

إن النظام التعليمى المنفتح على أحدث الوسائل العلمية المتاحة والذى يحافظ فى ذات الوقت على غرس قيم الهوية والأصالة الخاصة بالمجتمع المحلى، فضلاً عن البحث العلمى الموجه من قبل علمائنا وباحثينا لحل المشكلات التكنولوجية المحلية هو ما يمكن أن نستفيده من الاطلاع على الثقافة العلمية الغربية والتعامل الواعى مع الجامعات والمراكز البحثية الغربية بما يخدم المصالح القومية المحلية وبما يتوافق مع احتياجاتها ومتطلباتها وبما لا يتعارض مع قيمها ومعتقدات أبنائها .

إن هذا التعامل الواعى مع ثقافة العصر العلمية والاستفادة من تقدمها أقصى استفادة لا يتحقق على الوجه الأمثل الدافع إلى الإبداع الذاتى والتنمية المستقلة إلا لدى أناس يمتلكون ثقة مطلقة بأنفسهم وبإمكانياتهم العقلية والبحثية مستندين على تاريخهم العريق فى البحث العلمى وفى صنع التقدم.

إن التعامل مع الثقافة الغربية الحديثة بالشكل الأمثل ينبغى فى اعتقادى أن يتم على أساسين؛ **أولهما** التخلص من كل مثالبنا التربوية والمجتمعية التى أبرزها ميلنا إلى الانشداد إلى الوراء وتقديس الماضى، وانعدام الفاعلية الإيجابية لما نرزح تحته من قيود مثبطة للهمم ومعوقة للحركة الحرة. فضلاً عن الشعور بالاغتراب والشعور بالدونية والتخلف[61]. إن كل هذه المظاهر السلبية فى ثقافتنا العربية يجب أولاً أن نتخلص منها وليس من وسيلة إلى التخلص منها إلا بالثقة بالنفس المتولدة من دورنا الرائد فى التاريخ الحضارى، ومن قدرتنا - إذا ما بعثنا فى أنفسنا الهمة واتحدت الإرادات وقبلنا التحدى - على التعامل الإيجابى مع ثقافة العصر دون وجل أو خوف أو شعور بالدونية والاضطراب. وهذا التعامل الإيجابى لن يكون بين يوم وليلة، ولن يكون بالتغنى فقط بأمجاد الماضى وإنما يكون بالمعرفة، وامتلاك ناصيتها والسيطرة على أدواتها المعاصرة. فبقدر ما تعرف من أدوات العصر ونظرياته وتكنولوجيته بقدر ما تكون حرًا ومتحررًا، وبقدر ما تشعر بالحرية على الصعيدين العلمى والسياسى بقدر ما تمتلك القدرة

على الإبداع والابتكار فى أى مجال يتوافق مع مواهبك الفطرية ومع حاجات البيئة التى تعيش فيها .

وإذا توافر الأساس الأول الذى مرده إلى بعث الثقة فى النفس بالعمق التاريخى وبالمعرفة، يمكن أن يكون الأساس الثانى الذى يتمثل فى التعامل الإيجابى المنشود مع الثقافة الغربية المعاصرة بتعريب ونقل كل منجزاتها إلى لغتنا العربية دون خوف ودون انتقاء. وإن كان التركيز ينبغى أن يكون فى المقام الأول على تعريب ما من شأنه أن يدخلنا إلى استيعاب المنطق العلمى للعصر دون التركيز على نقل مظاهره السلوكية أو الأخلاقية أو ما شابه. فالعصر هو بلا شك عصر السيادة الغربية فى كل شىء. والتعامل مع حضارة العصر هو التعامل مع هذه الحضارة، لكن بما لا يتعارض كما قلنا مرارًا وتكرارًا مع ذاتية المتعامل ومع عناصر هويته الأصيلة .

ولذلك فإن نقل الفكر الغربى والعلوم الغربية ينبغى أن يكون هو هدفنا الأول فهذا هو جوهر التقدم الغربى. إن تقدم الغرب لم يأت من تلك المظاهر السلوكية والاجتماعية والأخلاقية المنحلة والفاسدة، فهذه ظواهر تنبئ وتكشف عن مواطن قصور عديدة يجرى البحث عن كيفية تلافيها والتقليل من آثارها المدمرة على الإنسان بين فلاسفة الغرب وعلماء الاجتماع والأخلاق والدين الغربيين!. أقول إن تقدم الغرب لم يأت من هذه المظاهر وإنما أتى من منطق سديد للبحث العلمى تبنوه فى علومهم وفى حياتهم العلمية، ومن علوم طوروها وطبقوا نتائجها النظرية فى الواقع العملى. فكان كل ما نراه من مكتشفات علمية ومخترعات حديثة غيرت صورة الحياة على ظهر الأرض، وصعدت بالإنسان إلى آفاق الكون الرحبة .

هذا هو ما ينبغى أن نعرفه أولاً، وهذا ما ينبغى أن نركز على فهمه وتحليله والاستفادة منه ثانيًا وهذا بالتحديد هو ما نقصده حينما نطالب بالانفتاح على الثقافة الغربية. وإذا كان جوهر ما نقصده لا يتأتى إلا بما يصاحبه من بعض التشكل الكاذب وبعض التقليد الأعمى لسلوكيات غربية

مرفوضة، وبما يصاحبه من مترجمات لكتب تافهة ولا قيمة علمية لها. فلا ضير ولا خوف . فالعقل العربى المسلم الذى تربى على استقلال الرأى وعلى عميق الإيمان وعلى القدرة النقدية التى تفاضل وتنتقى وتتمهل قبل أن تفعل أو تقلد، قادر على أن يستبعد الغث ويتمسك بالثمين، قادر على أن يأخذ ما يساعده فى صنع التقدم، وعلى أن يرفض ما دون ذلك .

لا ضير ولا خوف، فإن لم نفعل نحن ذلك وننفتح على كل ذلك مع ما يصاحبه من تربية استقلالية ونقدية لأبنائنا، أقول إن لم نفعل نحن ذلك، فإنهم بما نعلمهم إياه من وسائل حديثة ضرورية لاستقاء المعلومات وعلى رأسها التعامل مع شبكات المعلومات والإنترنت، سيتعرفون عليها بأنفسهم . إذن الانفتاح على تلك الثقافة بجوهرها وعرضها، بثمينها وغثها، بحلوها ومرها ضرورة لا مفر منها .

وفى اعتقادى الشخصى أنه لا ضير من ذلك، ولا ينبغى أن نخشاه إذا ما أحسنا تطوير نظامنا التعليمى والتربوى على النحو الذى أشرنا إليه فيما سبق، وإذا ما أحسنا استغلال تلك الأدوات الحديثة فى تطوير أجهزتنا الإعلامية الناطقة بلغتنا القومية. فكما سبق أن قلت إن العولمة الثقافية غير ممكنة فى ظل وجود ثقافات قومية تاريخية عريقة قوية قادرة على التعامل الجدى مع ثقافة العصر ممتلكة أدواته وعالمة بمناهجه. فأدوات البحث والعلم والتكنولوجيا هى أدوات عامة، عالمية، كونية سمها ما شئت! ومن حق الجميع ومن واجبهم امتلاكها والسيطرة عليها واستخدامها دون أن تتأثر هويتهم الحضارية أو تمحى ذاتيتهم الثقافية .

وعلى ذلك فإن إعادة البناء للثقافة العربية المعاصرة لا يمكن أن يكون بعيدًا عن ذلك؛ فالمثقفون العرب، والعقول العلمية العربية، والمؤسسات البحثية والعلمية العربية ينبغى أن يمتلكوا بجدية وبسرعة هذه الأدوات وأن يكونوا قادرين على الاستفادة منها وغرسها وتوطينها وتطويرها وفقًا لحاجات البيئة العربية دون أن يخشوا الهيمنة أو الضياع؛ فلا علاقة بين امتلاك الأدوات المعاصرة ومحو الذات القومية!!.

سادسًا
من ثقافة التقدم إلى التنمية المستقلة

إننا لا نطالب بغرس ثقافة التقدم وتجذيرها فى الواقع العربى كغاية فى حد ذاتها، وإنما لتتحقق من خلالها أغراضنا العملية فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء والرفاهية للإنسان العربى. وليحقق من خلالها أيضًا هذا الإنسان مشاركته الفاعلة والإيجابية المبدعة فى ثقافة العصر وفى تطوير علومه وتقنياته على قدم المساواة مع غيره من البشر الذين يعيشون معه على نفس الكوكب وفى نفس العصر .

ونحن حينما ننادى بأن نعيد بناء ثقافتنا العربية من خلال الأسس السابقة لتصبح ثقافة تقدم بدلاً من اتشاحها بعناصر ثقافة التخلف ورزوحها تحت عبء التخلف، فإننا لا نطالب بالمستحيل، ولا نطلق شعارات فى الهواء. وإنما تستند دعوتنا تلك على العمق التاريخى الحضارى للإنسان العربى، فقد سبق هذا الإنسان كل البشر فى مراحل تاريخية عديدة إلى امتلاك أحدث النظريات العلمية وأحدث تكنولوجيا، وأبدع فى مجالات الحياة المختلفة فى الوقت الذى كان الآخرون فيه إما غير موجودين على ساحة التاريخ والحضارة البشرية أصلاً، وإما فى حالة كسل وجمود وتراخى حضارى!.

إن هذا الإنسان فى منطقتنا العربية أو فى منطقة الشرق الأوسط هو ابن الحضارات الشرقية القديمة بما حملته من إبداع حضارى غير مسبوق؛ فهى الحضارات التى علمت البشرية معنى التحضر والمدنية، وكيفية إبداع النظريات العلمية واستخدامها فور اكتشافها فى البناء والعمارة والزراعة والصناعات والتمريض.... إلخ .

إن هذا الإنسان هو الذى استقبل الديانات الكبرى وأخذ على عاتقه نشرها والدعوة إليها كما حمل كل ما دعت إليه من خير وأخلاقيات رفيعة، ومبادئ سلوكية وقانونية واجتماعية وسياسية وأهدى كل ذلك إلى العالم قديمًا ووسيطًا وحديثًا .

إن هذا الإنسان هو الذى نقل البشرية نقلة حضارية فريدة ومبهرة فى الفترة ما بين ظهور الإسلام فى الجزيرة العربية وحتى مطلع عصر النهضة الغربية. إنه الإنسان الذى علم العالم درس الترجمة وكيفية الاستفادة من الحضارات الأخرى الأكثر تقدمًا وعقلانية. إنه الإنسان الذى استوعب نتاج الحضارات الأخرى ونجح في تجذيرها فى بيئته العربية، وفى لغته كما نجح فى تطويرها والإضافة إليها وإعادة تصديرها بعلوم جديدة وتقنيات مبتكرة إلى الأمم الأخرى.

إن هذا العمق الحضارى التاريخى للإنسان العربى هو الحقيقة المجردة التى لم نهدف من ذكرها إلى التغنى بأمجاد الماضى، وإنما نستهدف فقط التأكيد على أن الإنسان العربى ليس جامدًا أو ليس صانعًا للتخلف أو مشارك فيه بإرادته ، لأنه يمتلك بالفطرة وبالعمق التاريخى الإرادة الواعية القادرة على صنع التقدم. إنه يتقبل بطبيعته وبسماحة كل الآراء الأخرى وكل ما هو جديد ويستطيع التعامل معه بإيجابية وجدية إذا ما توافرت أمامه عناصر هذا الإبداع والبيئة المشجعة عليه. وليس أدل على ذلك من ذلك النبوغ والتفرد الذى يحققه الإنسان العربى بمجرد أن يهاجر إلى بيئة علمية متقدمة ودافعة إلى الإبداع والتفوق. فهو بمجرد أن يجد نفسه وسط هذه البيئة يمتلك أدواتها ويتعامل معها بإيجابية وقدرة تجعله يتفوق حتى على أصحاب هذه البيئة العلمية وصانعى أدواتها وتقنياتها. إنه بأدواتها وبما تهيئه له من حرية فى الإبداع واستقرار مادى ومعنوى يتفوق ويصبح أعلم العلماء وأشهر المتخصصين فى تخصصه .

إذن فالإنسان العربى ليس ابن التخلف وليس - كما يردد البعض بغباء

يحسدون عليه - ممن ينحدرون من جينات وراثية أقل، غير قادرة على الإبداع والتفوق، وإنما هو على العكس من ذلك ابن تاريخ حضارى عريق، وهو قادر على أن يتقبل الجديد وأن يتعامل معه . وإذا كان قد مرت عليه أوقات أو عصور تخلف فيها فإن ذلك لم يكن بفعل غبائه أو بفعل جموده وإنما كان بفعل عوامل عديدة أعاقته عن أن يواصل تقدمه الحضارى منها ما يتعلق بالانهيارات الداخلية داخل بنية المجتمع العربى أو المسلم واستبداد حكامه.. إلخ. ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالغزوات الخارجية التى دمرت ما تبقى من بنية التقدم العلمى والتكنولوجى الموجودة، وساهمت بشكل حاسم فى تجذير التخلف وفرضت ثقافته على أبناء تلك المجتمعات المستعمرة، وشكلتها بقيم جديدة وفرضت عليها الدونية والتبعية للثقافة وللاقتصاد الغازى[62] .

وعلى ذلك فالإنسان العربى إذا ما أزيلت من أمامه المعوقات التى تعوق امتلاكه أدوات العصر ومناهجه وعلومه ، وإذا ما تهيأت الظروف والبيئة الاجتماعية والعلمية المناسبة للانطلاق والتقدم، أقول إذا ما حدث هذا وذاك فإن الإنسان العربى قادر على أن يقبل التحدى وأن يحقق التقدم الذى ينشده فى كافة المجالات .

ولعل السؤال الآن : وماذا بعد أن يمتلك الإنسان العربى ثقافة التقدم، ويؤصلها وبعد أن تتجذر وتستنبت فى واقعه؟!

وهذا السؤال يعود بنا إلى ما بدأنا به هذه الفقرة، فقد قلنا إن ثقافة التقدم وتأصيلها وتجذيرها فى الواقع العربى وامتلاك أبنائه لها ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى وسيلة لتنمية المجتمع والاقتصاد المحلى وصولاً إلى الرخاء والسعادة وهما غاية أى فعل إنسانى.

وبالطبع فإننا استنادًا إلى ما عرضنا له من قبل لا ندعو إلى تنمية تابعة لاقتصاديات الدول العظمى أيًا كانت مغرياتها وأيًا كانت مكاسبها السريعة أو الفورية؛ ففى ظل هذا النوع من التنمية يكون الثراء زائفًا، والمنتج المحلى غير

قادر على منافسة المنتج الأصلى، إلى آخر ما يحذر منه المحذرون من المتخصصين. إن فى تلك التبعية الخضوع التام السلبى لما يكرس الهيمنة الغربية تحت حجج عولمة الاقتصاد وكونية الفكر والمعلومات ، إلى آخر تلك الحجج التى يرددها دعاة العولمة والدخول فى الإطار والنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى وإلا فالويل لنا والضياع لأموالنا والفقر ينتظرنا والتخلف حليفنا والخروج من التاريخ مصيرنا.

وهنا تكمن الحقيقية التى تواجه الباحث عن مصير التنمية فى العالم العربى؛ إذ لا يمكن رغم رفضنا لتبعية التنمية ، ورغم رفضنا للهيمنة الاقتصادية الغربية وفرضها فرضًا على اقتصاديات العالم الثالث، ورغم رفضنا الدخول فى التكتلات الاقتصادية العالمية ولأنظمتها المالية والشركات عابرة القارات ولأنظمتها الاحتكارية. رغم كل ذلك فإن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون بعيدة أو منعزلة عما يجرى فى العالم المتقدم. ولا يمكن أن تقيم قطيعة مطلقة معه، ولا يمكن أن تتم فقط بالتقوقع داخل الذات والاستناد المطلق على الإمكانيات الداخلية!.

إن بين الدعوة إلى التبعية المطلقة والدخول فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، وبين الاستقلال التام عنه والانكفاء المطلق على الذات حلاً نحن نبحث عنه ونود أن نكتشف معالمه ونحاول بلورة صورته فيما نطلق عليه اسم «التنمية المستقلة»[63]. ويمكن أن نقترب من المعنى الذى نقصده بالتنمية المستقلة على أساسين؛ أحدهما استبعادى، والآخر إيجابى بنائى. ولنوجز بعض تفاصيلهما فى ما يلى :

(أ) رفض المنظور الغربى للتنمية فى الدول المتخلفة :

إن المفهوم الغربى للتنمية فى المجتمعات الأخرى مبنى على افتراض مؤداة أن اقتصاديات تلك الدول اقتصاديات موجهة من قبل الدولة والحكومة، تغلغل فيها فساد القطاع العام وهيمنته، بنظام إدارى بيروقراطى معوق لحرية الحركة، ونظام مالى مركزى تتحكم فيه البنوك المركزية التى تشرف عليها الدولة فى هذه الدول!

وعلى ذلك يكون طريق الإصلاح من المنظور الغربى هو الذى من شأنه التقليل من تحكم الدولة وتفكيك القطاع العام والاتجاه إلى بيع شركاته للأفراد وللمؤسسات والشركات الخاصة، والاستناد على إدارة جديدة كفء تؤمن بحرية التجارة ... إلخ .

وبالطبع فإن من المتصور فى ظل هذا الاعتقاد، وفى ظل هذا الطريق واضح المعالم - من وجهة النظر الغربية - هو حدوث طفرة تنموية تعيد إلى الاقتصاد فى هذه الدولة أو تلك التوازن المفقود، وتزيد بذلك فرص العمل التى يوفرها القطاع الخاص، وتزيد فرص الرخاء التى يمكن أن ينعم بها الأفراد فى ظل الاقتصاد الحر وبالطبع فإن هذا التصور حينما يطبق على أرض الواقع لا بد أن يصادفه الكثير من عوامل الفشل لأنه لم يراع خصوصيات وظروف كل بلد على حدة فضلاً عن أنه حتى إذا حقق النجاح فهو بالقطع سيظل نجاحًا مؤقتًا لأنه لم يستند على أرضية صلبة من التنمية الحقيقية .

وعلى كل حال ، فإن المنظور الغربى للتنمية لا يستهدف فى الأساس تلك التنمية الحقيقية فى البلاد الأخرى لأنه يريد فى النهاية أن تظل هذه البلاد الأخرى سواء سميناها بلاد الجنوب، ودول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة، أن تظل هذه البلاد تابعة للاقتصاد الغربى الرأسمالى وخادمة له. ومن شأن ذلك أن يجعل من هذه الدول دولاً ذات اقتصاد تابع هامشى من ناحية، ومن ناحية أخرى يزيد ذلك من تشوه بنية الاقتصاد المحلى؛ إذ ستنقرض صناعاته التقليدية وشركاته ذات رؤوس الأموال المحدودة لصالح الشركات متعددة الجنسيات - عابرة القارات. فضلاً عن سيادة النمط الاستهلاكى على النمط الإنتاجى مما يخلخل التركيب الطبقى التقليدى فى هذه البلاد، ويزيد من التفاوت فى الدخول ويزعزع الأمن الاجتماعى والاستقرار الداخلى، ويقلل من الانتماء الوطنى لدى فئات عديدة من المجتمع .. إلخ .

ولا شك أن كل تلك النتائج السلبية المترتبة على تبنى هذا المنظور الغربى

للتنمية وعلى العمل وفقًا له تجعل منه منظورًا مرفوضًا ينبغى أن نحذر منه كل الحذر؛ فهو فى النهاية المنظور الذى يحول دون قيام أى تنمية مستقلة داخل الوطن العربى ويساعد أكثر على «حماية الوضع السياسى الانفصالى ويدفع إلى التوترات بين المناطق والطبقات داخل هذا الوطن» على حد تعبير د. فوزى منصور[62].

(ب) الأسس الموضوعية للتنمية العربية المستقلة:

1 - الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحلية القومية:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بالتنمية المستقلة هو المطالبة بالاستثمار الأمثل لكل الإمكانيات المحلية بشرية كانت أو مواد خام أو رؤوس أموال أو خلافه . ومن المسلم به أن العالم العربى غنى بمثل هذه الإمكانيات فلدينا العلماء الأكفاء فى الداخل والخارج فى مختلف التخصصات ولدينا العمالة الماهرة المدربة والتى يمكن أن نعيد تأهيلها فى أى وقت نشاء ولأى شىء نشاء طالما توفرت الإمكانيات التقنية والمادية اللازمة لذلك. ولدينا الكوادر الفنية المدربة فى مختلف البلدان العربية.

وباعتراف معظم الاقتصاديين العالميين لدينا الموارد والمواد الخام التى تكفى للاعتماد على الذات فيما يتعلق بالأمن الغذائى وتوفير الحاجات الضرورية للشعوب العربية. فلدينا الأرض الخصبة فى بعض الأقطار العربية وهى غير مستغلة كما ينبغى، ولدينا الموارد المائية الكافية والمتاحة، ولدينا الصحراء الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن. ولدينا إمكانيات هائلة فيما يتعلق بالسياحة والفندقة والآثار . ولدينا المواد التعدينية الوفيرة وعلى رأسها البترول والذهب والنحاس وغيرها .

ولدينا مع هذا وذاك رؤوس الأموال الكافية لو أحسن استغلالها واستثمارها فى المشروعات الإنتاجية وليس استثمارها فى البنوك الأوربية

والأمريكية والبورصات الغربية. إن رأس المال العربى ينبغى أن يعاد ليستثمر فى وطنه وليس فى البلاد الأوروبية وأمريكا .

والحقيقة الناصعة التى يعيها الجميع دون أن يعملوا بجدية وفقًا لها هى «أن الإمكانيات العربية كافية كأساس أولى خام للتكامل الاقتصادى العربى». وهذه الحقيقة تضع الإنسان العربى والحاكم العربى والاقتصادى العربى والمثقف العربى... إلخ. تضع الجميع أمام مسئوليتهم الوطنية وأمام ضمائرهم الحية التى ينبغى أن ترفض حالة التردى والتخلف والتبعية ، وتقبل على العمل الوحدوى ليس كشعارات براقة بلا مضمون ، وإنما كفعل واقعى ملموس .

فالمعروف اقتصاديًا «أنه كلما اندمجت كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصادية، زادت قدرة الكيان الموحد الجديد على الاستفادة من المواد المتنوعة التى توضع تحت تصرفه واتسعت سوق منتجاته ، وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادى الأخرى المألوفة»[65] . إذن ما الذى يحول دون تحول البلاد العربية من كيانات اقتصادية متفرقة إلى كيان اقتصادى واحد أكثر قدرة على الإعتماد على الذات وأكثر قدرة وقوة على التعامل مع الكيانات الاقتصادية الأخرى الكبرى فى العالم مثل السوق الأوروبية الموحدة، أو أمريكا، أو التجمعات الاقتصادية لدول شرق أسيا؟! سؤال محير وملّ الجميع من إعادته وتكراره والحديث عنه!!.

2 - **ضرورة وجود آلية محددة للتكامل الاقتصادى العربى :**

نحن نعرف مسبقًا أن الخطاب العربى منذ ثورة يوليو المصرية فى عام 1952م زخر بالحديث عن الوحدة العربية وعن ضرورة التكامل العربى فى كل المجالات وسياسيًا واقتصاديًا على وجه الخصوص. ونعلم مسبقًا أن هناك آليات محددة اتفق عليها داخل مؤسسة الجامعة العربية - وهى مؤسسة وحدوية عربية- لهذا التكامل الاقتصادى أبرزها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجالس أخرى عديدة. لكن المشكلة تكمن فى أن هذه الآليات لا تزال مجرد

اتفاقات ورقية نظرية لم تجد طريقها بعد للتنفيذ. والأمر لم يقتصر على الاتفاقات العربية على مستوى الجامعة العربية ككل، وإنما انسحب أيضًا على التجمعات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى، ومجلس الوحدة المغاربية، والتكتل المصرى - السورى الخليجى .. إلخ . فكلها مجالس جيدة التوجهات وقادرة على أن تكون نواة لاتحاد اقتصادى عربى على الأقل. لكنها بعد لم تصبح كذلك على مستوى التجمعات التى أقامتها وكل ما يخرج عنها من قرارات فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى لا يجد طريقه الجدى للتنفيذ الفعلى. هذا هو الواقع المؤلم الذى تعيشه البلاد العربية التى تطمح إلى التنمية والتقدم وتملك الكثير من إمكانياته وأدواته لكنها قاصرة عن أن تستفيد منها أو تستغلها!!.

والمعوقات معروفة ولا تخفى على أحد، فهى صراع المصالح بين هذه البلاد، وصراع الساسة والحرص على التقوقع خوفًا من الآخر العربى!، والخوف فى النهاية على الملكيات والثروات، من أن تذوب لصالح العرب جميعًا وليس لصالح أصحابها وتحقيق مصالحهم الذاتية دون مصالح شعوبهم ومصلحة الرخاء العربى ككل. إن افتقاد الزعامات العربية إلى الإخلاص العربى فى العمل الوحدوى سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو خلافه هو مربط الفرس وهو المعوق الأساسى، لأننى أعتقد أن الشعوب العربية متحابة ومدركة تمامًا أن مصلحتها فى التكتل والاتحاد وليس فى الفرقة والقطيعة .

خلاصة القول فى هذا الأمر هو أنه إذا خلصت النوايا العربية وخاصة نوايا الزعماء والنخب العربية، فإن إمكانيات التكامل موجودة ولا يهم بعد ذلك صورة الآلية التى يمكن أن يتفق عليها لتكون صالحة للعمل الفورى سواء كانت سوقًا عربية مشتركة، أو تكتل اقتصادى عربى، أو وحدة اقتصادية عربية! فالمهم هو تمكين هذه الآلية العربية للعمل بجدية نحو الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات العربية دون وضع العراقيل أمامها ودون خوف على المصالح الذاتية الأنانية من الضياع فى ظل التكتل العربى المنشود والذى لم يعد أمام العرب بديلاً عنه فى عصر التكتلات الاقتصادية الدولية وفى ظل محاولات عولمة الاقتصاد.

ولقد لخص د. فوزى منصور إمكانيات التنمية المعتمدة على الذات عربيًا فقال: «إن الموارد المنتظر تكاملها موزعة الآن على أجزاء الوطن العربى المنفصلة بصورة غير متكافئة للغاية ؛ فبعض البلدان تملك أراضى زراعية وفيرة بينما السكان مبعثرون للغاية على مساحتها ولا تملك سوى القليل جدًا من رأس المال لزراعتها. وهناك بلدان أخرى كثافتها السكانية كبيرة ولكن ما تملكه من الموارد الطبيعية ورأس المال أقل نسبيًا مما يلزم لجعل العمل منتجًا بدرجة كافية. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان قد توجد فيها وفرة كبيرة من مورد طبيعى معين يسهل تحويله إلى مورد رأسمالى مثل النفط، لكن هذه المجموعة تفتقر إلى الموارد الطبيعية أو البشرية الأخرى التى يتكامل رأس المال معها، وهكذا. ومن الواضح أن تدفق الموارد بلا عائق بين هذه الأقطار هو وحده الذى يمكن أن يحقق استخدامها كلها على الوجه الأمثل، ويفضى إلى تطور ضخم فى قوى الإنتاج المحلية. ويحول فى الوقت ذاته دون استخدام مقادير كبيرة للغاية من أحد الموارد الإنتاجية وهو النفط - سواء فى حالته البيعية كسلعة للتصدير أم فى شكله المحول كرأس مال - فى جزء واحد من الوطن العربى ذى قدرة استيعابية شديدة الحدودية، كما يقضى على ندرته فى أجزاء أخرى تحتاج إليه وتحسن استخدامه ، ويمنع استخدامه كأداة لسيطرة النظام الرأسمالى العالمى على الوطن جميعه كما هو الحال الآن»[66] .

تلك هى إمكانيات التكامل الاقتصادى العربى التى تتيح على حد تعبير د .فوزى منصور إقامة «الحياة الاقتصادية المشتركة»[67]. وكل ما يتطلبه الأمر بعد ذلك هو **أولاً** : تسييس المشكلة بتوفير الإرادة السياسية المساندة والداعمة بكل قوة لإنشاء هذا التكتل وإقامة الحياة الاقتصادية المشتركة. **وثانيًا**: وجود تخطيط حقيقى قوى وفعال، وهذا التخطيط القوى والفعال «ليس هو ذلك الذى يتم عن طريق السيطرة على كميات اقتصادية وإنما من خلال حفز الفعل الاقتصادى فى مسار عقلانى سواء من حيث تخصيص الموارد أو من حيث توزيع ناتج عملية

النمو المحقق»[68]، والتخطيط القوى الفعال هو فى اعتقادنا كما فى اعتقاد المتخصصين التخطيط الاستراتيجى وليس التخطيط التقليدى وذلك لأن التخطيط الاستراتيجى يركز على الجانب الاستشرافى للمستقبل دون الاستناد كثيرًا على الماضى أو الحاضر، وإن أخذ القائمون عليه إنجازات الماضى أو الحاضر فى الحسبان فإنهم لا يجعلونها قيدًا على تصور المستقبل الذى ينبغى العمل على تحقيق الغايات المرجوة فيه. كما أن التخطيط الاستراتيجى يولى أهمية أكبر «للتنفيذ» وليس فقط لتحديد الأهداف ومن ثم فهو يعطى اهتمامًا كبيرًا «لإجراءات» تعبئة الموارد وتجهيز المؤسسات القادرة على التنفيذ، كما أن هذا التخطيط الاستراتيجى عملية لا تكتمل أبدًا فهى تتجدد باستمرار من خلال التقييم المتواصل للتعامل بكفاءة مع المتغيرات المستحدثة[69] .

ولا شك أن نقطة البداية التى ينبغى أن تشغلنا فى هذا التخطيط القوى الفعال فى بناء المؤسسة القائمة على أمر الوحدة أو التكامل الاقتصادى العربى هى وجود الإدارة الكفء القادرة أولاً على عمل هذا التخطيط الاستراتيجى المستمر للعمل الاقتصادى العربى، وعلى تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر الإجراءات وآليات ومشروعات وتنظيمات محددة .

3 - **ضرورة وجود «الإدارة الكفء» للتنمية العربية :**

لقد قلنا فيما سبق إن الإدارة الكفء ضرورة وركيزة أساسية لأى عمل تنموى، وهى هكذا فى الدول المتقدمة ، ولا يستطيع أحد أن يكابر أو يشكك فى أن أكبر ركائز التقدم الأمريكى فى مختلف المجالات هو توافر تلك الإدارة الكفء القادرة على التخطيط السليم والتنفيذ السريع بتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة فى مختلف المجالات لدرجة أن هذه الإدارة الكفء فى ذلك المجتمع المتقدم أصبحت تحلم بعبور القارة الأمريكية إلى أوروبا وإلى مختلف دول العالم شرقه وغربه. وقد نجحت إلى حد بعيد فى ذلك وليس أدل على هذا النجاح من وجود تلك الشركات عابرة القارات - متعددة الجنسيات! وليس أدل

على ذلك أيضًا من اجتذاب أبرع وأبرز المتخصصين فى مختلف المجالات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإدخالهم ضمن المنظومة الأمريكية علميًا واقتصاديًا ليساهموا فى ذلك التقدم نحو السيطرة الأمريكية على العالم بما فيه دولهم التى جاءوا منها والمفترض أنهم ينتمون إليها .

والأمر لا يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فالإدارة المؤهلة الناجحة وراء كل المؤسسات العالمية الكبرى فى مختلف أرجاء العالم المتقدم.

ولذلك فإن البعض يعتبر أن «إدارة الاقتصاد الوطنى هى محور المحاور فى أى مشروع تنموى.. فالتنمية الفعلية فى ظل النظام العالمى الجديد وقبله تحتاج إلى طليعة إدارية متميزة هى إداريو التنمية رجالاً ونساء الذين يستوعبون مفاهيم التنمية الفعلية ومنطلقاتها ومرتكزها والوسائل والأسباب الكفيلة بتحقيق أهدافها. وهم بطبيعة الحال يفترض أن يكونوا مستوعبين للمعطيات والمستجدات على الصعيد الداخلى وكذلك على الصعيد العالمى، ومواكبين لها مواكبتهم للتطور المعرفى الذى يصب مباشرة فى الارتقاء بالأداء التنموى»[70].

وما دام ذلك كذلك، فإن إدارى المؤسسات التنموية العربية فى الأقطار العربية كل على حدة ، أو على المستوى القومى الذين يفترض أن يديروا المؤسسات الوحدوية ينبغى أن تكون إدارة مؤهلة وقادرة على الاستجابة لكل المتغيرات المحلية والدولية فى ظل نموذج التنمية المستقلة الذى لا يقيم القطيعة مع النظم أو التكتلات الاقتصادية الأخرى ويستفيد من التعامل معها بقدر ما يفيدها.

إن الأمر إذن يتطلب إصلاح إدارى واسع المدى فى مختلف الأقطار العربية لا يكتفى بكونه - على حد تعبير د. أسامة - ردة فعل لمواجهة بعض المشاكل أو المآزق الإدارية بحيث تتمحور حول هدف صغير هو تبسيط الإجراءات، بل ينبغى أن يحدث «تغيير فى السلوك الإدارى نفسه مرتبط ببرنامج أوسع يتناول تغيير السلوك على الصعيد المجتمعى»[71] .

وهذا ما ألمحنا إليه فى ضرورة تطوير التعليم والبحث العلمى وتغيير نمط الثقافة السائدة فى المجتمع لتصبح ثقافة التقدم الباعثة على العمل الجاد والتخطيط العلمى القادر على الإبداع فى مواجهة المتطلبات المتغيرة والمتجددة للمجتمع . فتطوير الإدارة وتحويلها من إدارة وظيفية تقليدية، إلى إدارة تعتمد على التخطيط الاستراتيجى وتستخدم أحدث الوسائل المتجددة فى التنفيذ، مسألة فى غاية الأهمية. وهى رغم أهميتها قد غابت عنا كثيرًا[72]، ومن الضرورى الآن أن نهتم بها ونوليها العناية اللازمة لأنها كما سبق وأشرت مسألة جوهرية فى التنمية وصناعة التقدم .

obeikandl.com

الهوامش والمراجع

1) انظر : قاموس علم الاجتماع الذى حرره وراجعه د. محمد عاطف غيث، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979م، مادة «ثقافة»، ص 110.
2) نقلاً عن : نفس المصدر السابق، ص 110.
وراجع : E. Taylor: Primitive Culture, London, John Murray 1871.
3) نفسه .
4) نفسه ، ص 110 - 110 .
5) د. حامد عمار : فى بناء البشر – دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان 1964م ، ص 19 .
6) د. حليم بركات : المجتمع العربى المعاصر – بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – الطبعة الثانية 1985م، ص 321 .
7) ميكل تومبسون وريتشارد إليس وآرون فيلدافسكى: نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (223) الكويت 1997م، مقدمة المراجع ص 9 .
8) د. إحسان عباس: الأصالة فى الثقافة القومية المعاصرة، المستقبل العربى ، السنة الثالثة ، العدد 25 مارس 1981م، ص 6-19 .
نقلاً عن : د. حليم بركات : نفس المرجع السابق، ص 322 .
9) د. حليم بركات : نفس المرجع السابق، ص 323 .
10) نفسه .
11) نفسه .
12) انظر: عبد الله العروى: ثقافتنا فى ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافى العربى، بيروت – الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1983م، ص174 .
13) د. حليم بركات : نفس المرجع ، ص 323 .
14) R. Firth: Elements of Social Organization, London, Watts, 1951, p. 27.
نقلاً عن: قاموس علم الاجتماع ، ص 111 .
15) د. أسامة عبد الرحمن : تنمية التخلف وإدارة التنمية، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة الثقافة القومية (32) ، الطبعة الأولى، بيروت 1997م، ص 15 .
16) نفسه ، ص 16 .

obeikandi.com

17) نفسه .

18) نفسه ، ص 17 .

وانظر أيضًا على خليفة الكوارى: تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفظ فى بلدان مجلس التعاون) ، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م، ص 260 .

19) د. حامد عمار : نفس المرجع السابق ، ص 33 .

20) انظر : كتاب «نظرية الثقافة» ، سبق الإشارة إليه، مقدمة الترجمة العربية، ص 11 .

21) ج.ب بيرى: فكرة التقدم، ترجمة عارف حديفة، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية، دمشق1988، ص 34 .

22) نفسه ، ص 36.

وانظر أيضًا : د. حازم الببلاوى : على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة، القاهرة 1997م ، ص 280 وما بعدها .

23) انظر : M. Ginsberg : The Idea of progress, a Revolution, London 1953, p.68.

نقلاً عن : قاموس علم الاجتماع السابق الإشارة إليه، ص 353 .

24) قاموس علم الاجتماع ، سبق الإشارة ؟إليه، ص 113 .

25) د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمة - رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة 1992م، ص 154.

26) انظر : نفس المرجع السابق، ص 154 .

27) د. أحمد زايد : خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية - دبى، الطبعة الأولى 1992م ، ص 196 .

28) نفسه ، ص 195 .

29) نفسه ، ص 195 - 196 .

30) نفسه ، ص 197 - 198 .

31) نفسه ، ص 195 .

32) د. أحمد مجدى حجازى، نفس المرجع السابق، ص 174 - 175 .

33) نفسه ، ص 176 .

34) نفسه .

35) شوقى جلال : مقدمة ترجمته لكتاب : لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، تأليف مايكل كاريذرس ، سلسلة عالم المعرفة (229) ، الكويت، يناير 1998م، ص8 .

36) د. حسن حنفى : هموم الفكر والوطن - الفكر العربى المعاصر (الجزء الثانى)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998 م ، ص 546 .

obeikandi.com

37) القرآن الكريم ، سورة التوبة ، آية 105 .

38) نفسه ، سورة آل عمران ، آية 195 .

وانظر الآيات الحاضة على العمل ومكانة العاملين فى الإسلام وجزاء غير العاملين والمفسدين فى أعمالهم ، فى «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» الذى وضعه محمد فؤاد عبد الباقى، دار الشعب، القاهرة بدون تاريخ ، ص ص 483 - 488 .

39) د. حسن حنفى، نفس المرجع السابق، ص 545 .

40) نفسه ، ص 546 .

41) د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة 1983م، ص 79 .

42) نفسه .

43) د. حامد عمار : نفس المرجع السابق، ص 38 .

44) د. سليمان حزين : مستقبل الثقافة فى مصر العربية، دار الشروق، القاهرة - الطبعة الأولى 1994م ، ص 194 .

وانظر فى نفس الكتاب التقارير القيمة التى أعدها المؤلف لتناقش داخل مجالس تطوير التعليم فى مصر ومنها :

(1) مشروع بإصلاح جذرى للتعليم فى مصر العربية، ص 193 وما بعدها .

(2) دور التعليم فى تنمية الفكر القومى فى مصر المستقبل، ص 169 وما بعدها .

(3) نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم فى مصر العربية، ص 239 وما بعدها .

45) د. زكى نجيب محمود : تجديد الفكر العربى، دار الشروق، الطبعة الثامنة، القاهرة 1987م، ص224.

46) نفسه ، ص 253 .

47) د. زغلول راغب النجار : قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (20) - الدوحة 1988م ، ص 83 - 84 .

48) نفسه .

وراجع ما كتبناه عن هذه القضية فى : العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة ، مجلة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - العدد (200) - 10 - 1995م ، ص ص116-136.

49) انظر د. مصطفى النشار : نفس المرجع السابق ، ص ص 121 - 126 .

50) نفسه ، ص 127 وما بعدها .

51) د. طيب تيزينى: فى السجال الفكرى الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت 1989م، ص91 .

obeikandi.com

52) د. أسامة عبد الرحمن : نفس المرجع ، ص 20 .

53) انظر : د. مصطفى النشار ، نفس المرجع السابق ، ص 131 - 136 .

54) انظر فى ذلك ما كتبناه عن مشكلة الأصالة والمعاصرة فى : د. مصطفى النشار : مدخل جديد إلى الفلسفة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1998م، ص 179 وما بعدها.

وراجع فى ذلك مؤلفات د. زكى نجيب محمود وخاصة : المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، دار الشروق بالقاهرة وبيروت ، الطبعة الرابعة 1987م ، و«فى تحديث الثقافة العربية»، دار الشروق 1987م، ومؤلفات د. محمد عابد الجابرى خاصة: «نحن والتراث – قراءات معاصرة فى تراثنا الفلسفى»، دار الفارابى – بيروت ، و«إشكاليات الفكر العربى المعاصر» مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، الطبعة الثانية 1990م ، ومؤلفات د. حسن حنفى خاصة : «التراث والتجديد – موقفنا من التراث القديم»، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة 1980م، و«قضايا معاصرة – الجزء الأول – فى الفكر العربى المعاصر»، دار الفكر العربى بالقاهرة 1976م .

55) انظر تفاصيل أكثر حول النتائج السلبية لعلاقة المثقف العربى بالغرب فى :

محمد أحمد إسماعيل على : دور المثقفين فى التنمية السياسية – دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ، جـ (1) ، بدون دار للنشر ، القاهرة 1985م ، ص ص 134 - 139 .

56) انظر : نفس المرجع السابق ، ص 139 - 140 .

57) انظر ما كتبه الدكتور مجدى عبد الحافظ فى مقدمات كتابه : جمال الدين الأفغانى وإشكاليات العصر، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة 1997م ، ص 31 .

وانظر أيضًا ما كتبه الأستاذ محمود أمين العالم فى كتابه : الفكر العربى بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربى، القاهرة – الطبعة الأولى 1996، ص 30 .

58) انظر : عبد الله العروى : نفس المرجع السابق ، ص 205 .

59) انظر : محمود أمين العالم : نفس المرجع السابق وخاصة مدخل الكتاب الذى جاء جميعه بعنوان «الفكر العربى بين الخصوصية والكونية» .

60) تاكشى هياشى وشوجوايتو : استراتيجية البحث العلمى والتكنولوجى : أهمية التجربة اليابانية، ورقة قدمت إلى ندوة «السياسات التكنولوجية فى الأقطار العربية» التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1985م ، ص 409 - 410 .

61) انظر فى ذلك ما كتبه : على حرب فى بحث له عنوانه «العربى بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوحدوى»، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة عالم الفكر الكويتية بعنوان «الفكر العربى المعاصر، تقييم واستشراف»، العددان الثالث والرابع من المجلد السادس والعشرين، يونية 1998م ، ص159-161 .

وانظر أيضًا ما كتبه د. حليم بركات فى نفس المرجع السابق، ص 458-460 .

obeikandl.com

62) انظر : تفصيلات أخرى عن أسباب تخلفنا العلمى والتقنى فى بحثنا: «العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة»، سبق الإشارة إليه، ص ص 118 - 126 .

وانظر أيضًا ما كتبناه عن الأسباب الفكرية والتاريخية لمشكلات الفكر العربى المعاصر فى : مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998، ص 175-177 .

وانظر أيضًا ما كتبه علماء الاجتماع والاقتصاد عن أخطار نظرية التبعية على اقتصاديات ومجتمعات الدول التابعة .

انظر على سبيل المثال : يوسف صايغ : التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992 م .

- إبراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الوطن العربى؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989م .

- د. أحمد مجدى حجازى : علم اجتماع الأزمة ، سبق الإشارة إليه، ص 152 وما بعدها .

- د. حليم بركات : المجتمع العربى المعاصر ، سبق الإشارة إليه، ص 450 وما بعدها .

- د. مصطفى عبد الغنى : الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة 1998م .

63) فى الحقيقة أننا لسنا أصحاب هذا المصطلح وإن كنا نحاول تطوير مفهوم خاص حوله. فالمصطلح شائع لدى بعض الباحثين والمنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين العرب. انظر منهم على سبيل المثال:

- د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995م .

- د. أسامة عبد الرحمن ، نفس المرجع السابق الإشارة إليه، ص 22 ، ص32 .

- د. فوزى منصور : خروج العرب من التاريخ ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد؛ طبعة دار الفارابى ، بيروت 1991م ، ص 194 .

64) انظر : د. فوزى منصور، نفس المرجع السابق، الترجمة العربية. نقض الصفحة.

65) نفسه ، ص 192 .

66) نفسه ، ص 192 - 193 .

67) نفسه ، ص 193 .

68) د. محمد السيد سعيد : المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى العالم العربى، مجلة عالم الفكر الكويتية، العددان الثالث والرابع - المجلد السادس والعشرون، يونية 1998م، ص299 .

69) انظر : د. محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت، فبراير 1998م، ص 286 - 287 .

70) د. أسامة عبد الرحمن : نفس المرجع السابق ، ص 226 - 227 .

obeikandl.com

71) نفسه ، ص 228 .

72) لنتذكر هنا أن عشرات الآلاف من الخريجين الذين تخرجهم كليات الإدارة والتجارة فى مصر أو فى الأقطار العربية الأخرى ليس دلالة على أننا قد وصلنا إلى وجود الإدارى الناجح بهذه المواصفات المتطورة التى نقصدها هنا . (انظر فى ذلك ما يقوله محمد حسنين هيكل : مصر والقرن الواحد والعشرون : ورقة فى حوار القاهرة ، دار الشروق 1994م ، ص 7 . نقلاً عن : د.أسامة عبد الرحمن ، نفس المرجع ، ص 270 - 271 .

وانظر فى ذلك ما قاله أيضًا : د. محمد السيد سعيد فى «العرب والمتغيرات العالمية»، ورقة قدمت إلى المؤتمر القومى العربى الأول، تونس 3-5 مارس 1990م ، نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص (236 - 237) .

obeikandl.com

قائمة بأهم المصادر والمراجع للمبحث الثالث

(أ) المصادر والمراجع العربية :

1) القرآن الكريم .

2) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ .

3) د. إبراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1989م .

4) د. إحسان عباس : الأصالة فى الثقافة القومية المعاصرة، مجلة «المستقبل العربى»، السنة الثالثة ، العدد (25) مارس 1981م .

5) د. أحمد زايد : خطاب الحياة الومية فى المجتمع المصرى، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبى 1992 م .

6) د. أحمد مجدى حجازى : علم اجتماع الأزمة – رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية ، دار الثقافة العربية، القاهرة 1992 م.

7) د. أسامة عبدالرحمن : تنمية التخلف وإدارة التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت 1997م .

8) بيرى ج.ب : فكرة التقدم ، ترجم عارف حديفه ، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية ، دمشق 1988 م .

9) د. حازم الببلاوى : على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة ، القاهرة 1997م .

10) د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1983م .

11) د. حامد عمار : فى بناء البشر – دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان 1964م .

12) د. حسن حنفى : هموم الفكر والوطن – الفكر العربى المعاصر (الجزء الثانى) ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1998م .

13) د. حسن حنفى : التراث والتجديد – موقفنا من التراث القديم ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة 1980م .

14) د. حسن حنفى : قضايا معاصرة – الجزء الأول – فى الفكر العربى المعاصر ، دار الفكر العربى، القاهرة 1976م .

obeikandl.com

15) د. حليم بركات : المجتمع العربى المعاصر - بحث استطلاعى اجتماعى ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية - بيروت 1985م .

16) د. زغلول راغب النجار : قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (20) ، الدوحة 1988م .

17) د. زكى نجيب محمود : تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، الطبعة الثامنة - القاهرة وبيروت 1987م.

18) د. زكى نجيب محمود : المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى ، دار الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة وبيروت 1987م .

19) د. زكى نجيب محمود : فى تحديث الثقافة العربية ، دار الشروق ، القاهرة وبيروت 1987م .

20) د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة - المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995م .

21) د. سليمان حزين : مستقبل الثقافة فى مصر العربية، دار الشروق ، القاهرة بيروت 1994م.

22) د. طيب تيزينى : فى السجال الفكرى الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت 1989م .

23) عبد الله العروى : ثقافتنا فى ضوء التاريخ ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافى العربى، بيروت - الدار البيضاء 1983م .

24) د. على حرب : العربى بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوحدوى ، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة "عالم الفكر" ، المجلد السادس والعشرون - العددان الثالث والرابع، يونيه 1998م .

25) د. على خليفة الكوارى : تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية ؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996م.

26) د. فوزى منصور : خروج العرب من التاريخ ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، دار الفارابى، بيروت 1991م.

27) مايكل كاريذرس : لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة ؟ الثقافات البشرية : نشأتها وتنوعها ، ترجمة شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة (229)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1998م .

28) محمد أحمد إسماعيل على : دور المثقفين فى التنمية السياسية - دراسة نظرية مع التطبيق على مصر (الجزء الأول)، بدون دار للنشر، القاهرة 1985م .

29) د. محمد السيد عبدالسلام : الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة (230) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1998م .

openkanal.com

30) د. محمد السيد سعيد : المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى العالم العربى، مجلة «عالم الفكر» عدد خاص بعنوان «الفكر العربى المعاصر - تقييم واستشراف» ، المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع، الكويت 1998م .

31) محمد حسنين هيكل : مصر والقرن الواحد والعشرون، ورقة فى حوار القاهرة، دار الشروق، القاهرة وبيروت 1994م .

32) د. محمد عابد الجابرى : نحن والتراث - قراءات معاصرة فى تراثنا الفلسفى، دار الفارابى ، بيروت، بدون تاريخ .

33) د. محمد عابد الجابرى : إشكاليات الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1990م .

34) د. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979م.

35) محمود أمين العالم : الفكر العربى بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربى، القاهرة 1996م.

36) د. مجدى عبدالحافظ : جمال الدين الأفغانى وإشكاليات العصر، صدر عن المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1997م .

37) د. مصطفى النشار : العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة، مجلة «المستقبل العربى» (200)، أكتوبر 1995م .

38) د. مصطفى النشار : مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998م .

39) د. مصفى عبد الغنى : الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة 1998.

40) د. ميكل تومبسون (ومجموعة من الكتاب) : نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (223) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت يولية 1997م .

41) د. يوسف صايغ : التنمية العصية - من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992م .

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية :

43- Firth R. : Elements of Social Organization, London- Watts 1951.

44- Ginsberg M.: The Idea of progress, a Revolution, London 1953.

45- Taylor E. : Primitive Culture, John Murray, London 1871 .